



جامعة الملك فيصل
عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد
كلية اداب/ الدراسات الإسلامية
المستوى رابع

مقرر المادة /

مناهج المحدثين

أستاذ المقرر/

د/ محمد بن عبد الرحمن العمير

المحاضرة التمهيدية

مقدمات علمية ومنهجية مقدمات

- مقدمة
- محتوى المقرر
- أهداف المقرر
- طرائق التدريس والأنشطة المصاحبة
- التقويم
- مصادر المقرر ومراجعته

مقدمة:

التذكير بتصحيح النية في بداية أي عمل يقوم به المسلم بناءً على حديثه صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات" و القاعدة الفقهية تقول: المباحات تتحول بالنيات إلى طاعات.

محتوى المقرر:

- تعريف مناهج المحدثين.
- نبذة تاريخية عن الحديث النبوي والأدوار التي مرت بها علومه رواية ودراية.
- أنواع المصنفات في رواية الحديث.
- مناهج المحدثين العامة في علم الحديث رواية ودراية.
- المناهج الخاصة في أهم كتب السنة (موطأ مالك، مسند أحمد، صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، سنن ابن ماجه)

يتوقع في نهاية المقرر أن يكون الطالب قادراً على أن:

- تعريف مناهج المحدثين بمعناه العام والخاص.
- يشرح مناهج المصنفين فيما يتعلق بالكتب المُدرّجة في المحتوى.
- يُقوِّم كتب الرواية في الحديث و مؤلفيها (ما لها و ما عليها) .
- يرصد الحركة التاريخية للتصنيف في للسنة النبوية بمراحلها المختلفة .
- ينقد الآراء المنقولة بناء على أُسس منهجية علمية.

طرائق التدريس والأنشطة المصاحبة لها:

- شرح المادة العلمية توضيحها بالأمثلة .
- الاستفادة من التقنية الحديثة في عرض المادة العلمية وفي البحث عنها عبر المواقع المتخصصة .
- تسجيل الشرح بالصوت والصورة ورفع على الموقع المخصص في الجامعة ليتمكن الطالب من سماع المحاضرة وسماعها في أي وقت.
- اللقاءات المباشرة مع الطلاب في مواعيد محدد عبر الشبكة الإلكترونية
- تكليف الطلاب بواجبات لتطبيق المعارف التي قُدمت لهم.

مصادر المقرر ومراجعته:

المرجع الرئيس:

- تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره ، د. محمد مطر الزهراني ، مكتبة الصديق - الطائف .

المراجع المساعدة:

- مناهج المحدثين ، د. سعد بن عبد الله الحميد .

- الواضح في مناهج المحدثين ، د. ياسر الشمالي .

المواقع الإلكترونية:

- موقع الجمعية العلمية السعودية للسنة النبوية .
- شبكة السنة النبوية وعلومها .
- موقع الألوكة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحاضرة الأولى

تمهيد ومقدمات علمية وتاريخية .:

تعريف مناهج المحدثين:

مناهج المحدثين " مركب إضافي من كلمتين: " مناهج " و " محدثين "

فالمناهج: جمع مَنَهَجٍ ومنهَاجٍ ونَهَجٍ، ومعناه: الطريق الواضح

ونَهَجَ الطريق: أبانه وأوضحه.

ونهج الطريق أيضا: سلكه.

واستنهج الطريق: صار نهجا.

ونَهَجَ فلانٌ سبيل فلان: سلك مسلكه.

تابع تعريف مناهج المحدثين: وبناء على ما تقدم فالمناهج هي:

الطرق والسبل الواضحة المسلوكة، حسيّة كانت أو معنوية.

وفي القرآن الكريم { لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا المائدة: 48

تابع تعريف مناهج المحدثين: والمحدثون: جمع محدث، ورجل مُحدِّثٌ، وحَدَّثٌ - بفتح فضم -، وحَدِثٌ، بفتح فكسر -

وحَدَّثٌ - بكسر فسكون -، وحَدِيثٌ - كسكين -: كل ذلك بمعنى واحد:

أي كثير الحديث، حسن السياق له .

المحدث في الاصطلاح :

من له عناية بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم روايةً ودرايةً ودراسةً وتعلّيمًا وتصنيفًا وتدوينًا وتأليفًا قال ابن سيد الناس: " وأما المحدث في عصرنا فهو: من اشتغل بالحديث روايةً ودرايةً، وجمع رواةٍ، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك، حتى عُرف فيه خطه، واشتهر فيه ضبطه. فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه، طبقةً بعد طبقة، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجله منها، فهذا هو الحافظ ".

وفي العصور المتأخرة توسع الناس حتى أطلق المحدث على من كان مشتغلا بالحديث معنّيا به ولم يبلغ المرتبة التي ذكرها المتقدمون.

وبناء على ما تقدم فيمكننا أن نقول :

إن «مناهج المحدثين» هي: الطرائق التي أوضحها وسلكها المشتغلون بالحديث روايةً ودرايةً في تعاملهم مع السنة، وعرضهم إياها في مناحيها المختلفة، بعلومها المتعددة، مسندة كانت أو غير مسندة، مستوعبة لجميع أبوابها أو مقتصرة على بعضها .

وبعبارة أخرى: هي الطرق والسبل التي سلكها المحدثون لصيانة السنة والذب عنها، والطرق التي ساروا عليها في رواية الأحاديث، والتعليق عليها، وتصنيفها، وأصولهم في نقد الرواة ومروياتهم، وشروطهم في مصنفاتهم واصطلاحاتهم، ومواردهم فيها ، وكل ما يتعلق بذلك من المسائل، مع تقييم هذه الطرق تقييما موضوعيا.

فوائد معرفة مناهج المحدثين:

- معرفة جهود العلماء في خدمة السنة النبوية ، وما جمع الله لهم من القوة والأمانة في نقل الأحاديث النبوية
- الوقوف على طريقة اختيار الأحاديث وترتيبها بالنسبة إلى بعضها، حيث يفيدنا ذلك في معرفة الناسخ من المنسوخ، والراجح من المرجوح، وطرق الجمع بين الأحاديث المختلفة، وشرح الغريب، وذلك بمقارنة الروايات ببعضها، وتمييز المدرج في الحديث من نص الحديث.
- معرفة اصطلاحات أصحاب الكتب في كتبهم ، وما تميز به كل كتاب ، فيسهل البحث فيها، والاستفادة منها.
- التعرف على شروط الأئمة أصحاب المصنفات، وتمييز المعتدل من المتشدد والمتساهل منهم، فما يصححه ابن حبان قد لا يصححه البخاري، وما يصححه الحاكم قد لا يوافقه على تصحيحه الذهبي أو غيره
- معرفة الطرق التي تم بها تحمُّل كل حديث وأداؤه، سماعا أو عرضا أو إجازة أو وجادة أو غير ذلك من طرق التحمل والأداء، وذلك يفيد في معرفة المتصل والمنقطع ونحو ذلك.
- معرفة مكانة أصحاب المصنفات، والوقوف على ما بذلوه من جهد في رواية الحديث ونقده.
- معرفة طرق التصنيف، حيث يفيد ذلك في معرفة طرق تخريج الأحاديث، كما أن معرفة مناهج المحدثين في تدوين الحديث وضبطه يفيدنا كثيرا في تحقيق المخطوطات الحديثية.
- تنمية الفكر العلمي والمنهجي، وصقل مهارة البحث، وإيجاد روح الإبداع والرغبة في التطوير وفق أسس علمية مدروسة ومناهج دقيقة.

المحاضرة الثانية

عنوان المحاضرة

نبذة تاريخية عن السنة النبوية والأطوار التي مرت بها علوم السنة رواية ودراية (1)

مكانة السنة في الإسلام وعناية العلماء بها:

السنة في اصطلاح المحدثين هي: "ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ".
وهي أحد قسمي الوحي الإلهي الذي أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم والقسم الآخر من الوحي هو القرآن الكريم الذي هو كلام الله رب العالمين، مُنَزَّلٌ غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود.
وقد جاءت النصوص من القرآن والسنة وإجماع السلف مصرحة بذلك.

فمن القرآن الكريم:

قوله تعالى: { وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا }
وقوله تعالى: { وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى }
وقوله تعالى: { قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله }
وقوله تعالى: { فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما }

ومن السنة:

- 1- عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه أمرٌ مما أمرتُ به أو نهيتُ عنه فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه".
- 2- وعن المقدم بن معديكرب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلالٍ فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرامٍ فحرّموه، ألا وإن ما حرّم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرّم الله".
- 3- وعن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لعلّ أحدكم يأتيه حديثٌ من حديثي وهو متكئٌ على أريكته فيقول: دعونا من هذا، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه".
- 4- وعن العرباض بن سارية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعصوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثةٌ بدعة، وكل بدعةٌ ضلالة".

ومن أقوال السلف في مكانة السنة:

- 1- عن الحسن البصري أن عمران بن الحصين كان جالساً ومعه أصحابه فقال رجل من القوم: لا تحدثونا إلا بالقرآن، قال: فقال له: ادن فدنا، فقال: "أرأيت لو وُكِّلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكننت تجد فيه صلاة الظهر أربعاً، وصلاة العصر أربعاً والمغرب ثلاثاً تقرأ في اثنتين؟ أرأيت لو وُكِّلت أنت وأصحابك إلى القرآن، أكننت تجد الطواف سبعاً، والطواف بالصفة والمروة؟ ثم قال: أي قوم خذوا عنّا، فإنكم والله إن لا تفعلوا لتضلُّوا".
- 2- قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر: "البيان منه صلى الله عليه وسلم على ضربين:

الأول: بيان المجمل في الكتاب العزيز كالصلوات الخمس في مواقيتها وسجودها وركوعها وسائر أحكامها، وكيانها للزكاة وحدّها ووقتها وما الذي تؤخذ منه الأموال، وبيان مناسك الحج، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ حجّ الناس: "خذوا عني مناسككم". [وهو المسمّى بالشرع البياني].

الثاني: زيادة على حكم الكتاب كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها، وكتحريم الحُر الأهلِيّة، وكلّ ذي نابٍ من السباع إلى أشياء يطول ذكرها.
وقد أمر الله - عز وجل - بطاعته واتباعه أمراً مطلقاً مجملاً لم يُقَيّد بشيءٍ كما أمرنا باتباع كتاب الله، ولم يقل ما وافق كتاب الله كما قال بعض أهل الزيغ. [وهو المسمّى بالشرع الابتدائي].

عناية السلف بالسنة:

لقد عرف العلماء قيمة السنة المطهرة في الإسلام، ولذلك أولّوها عنايةً فائقةً، في مختلف العصور، من لدن القرن الأول إلى يومنا هذا، إذ توافروا عليها حفظاً، وجمعاً وتدويناً وتصنيفاً، كما اجتهدوا في معرفة الرواة وتمييز الصحيح من السقيم، وتسابقوا في خدمة السنة، واستكثروا من الدراسات الدائرة حولها: سنداً ومنتناً، رواية ودراسةً، حتى إنّ الناظر إلى جهودهم في ذلك ليقف منبهراً بما كانوا عليه من همم عاليةٍ وعزائمٍ ماضيةٍ في العمل للسنة الكريمة

وإن الإنسان لتزداد دهشته وهو يستعرض تلك العلوم الكثيرة التي اهتم بها العلماء لتخدم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان من نتاجها تلك المكتبة الحديثية الضخمة التي لا يتسع عمر المرء لقراءتها؛ بله استيعابها. وقد تنوعت عناية السلف - رحمهم الله تعالى - بالسنة المطهرة، وذلك حسب الإمكانيات والوسائل المتاحة في كل عصر، وبذلوا غاية الجهد واستخدموا كافة الإمكانيات ومختلف الوسائل في العناية بالسنة علماً وعملاً، حفظاً وكتابةً، ودراسةً ونشراً بين الأمة .

أولاً: العناية بالسنة في عصر الصحابة:

كان الصحابة رضوان الله عليهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفيدون أحكام الشريعة من القرآن الكريم الذي يتلقونه عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

وكثيراً ما كانت تنزل آيات من القرآن الكريم مجملة غير مفصلة، أو مطلقة غير مقيدة كالأمر بالصلاة جاء مجملاً لم يبيّن في القرآن عدد ركعاتها ولا هيئتها ولا أوقاتها، وكالأمر بالزكاة جاء مطلقاً لم يقدر بالحد الأدنى الذي تجب فيه الزكاة ولم يبين مقاديرها ولا شروطها، فكان لا بد لهم من الرجوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعرفة الأحكام معرفة تفصيلية.

وكان الصحابة رضي الله عنهم يلتزمون حدود أمره ونهيه، ويقتدون به صلى الله عليه وسلم في كل أعماله وعباداته ومعاملاته - إلا ما علموا منه أنه خاص به - فكانوا يتعلمون منه أحكام الصلاة وأركانها وهيئتها أخذاً بقوله صلى الله عليه وسلم: "صلوا كما رأيتموني أصلي".

ويأخذون عنه مناسك الحج وشعائره امتثالاً لأمره صلى الله عليه وسلم: "خذوا عني مناسككم".

وقد بلّغ من اقتدائهم به أنّ كانوا يفعلون ما يفعل، ويتركون ما يترك دون أن يعلموا لذلك سبباً، أو يسألوه عن علته أو حكمته.

وأخرج البخاري عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: "اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ذهب، فاتخذ الناس خواتيم من ذهب، ثم نبذ النبي صلى الله عليه وسلم وقال: إني لن ألبسه أبداً، فنبت الناس خواتيمهم".

وأخرج أبو داود عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره، فلما رأى ذلك القوم ألقوا نعالهم، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال: ما حملكم على إلقاء نعالكم قالوا: رأيناك ألقى نعليك فألقينا نعالنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني أن فيهما قدراً، أو قال: أذى".

هكذا كانت عناية خير القرون - رضوان الله عليهم - بالسنة المطهرة في حياته صلى الله عليه وسلم اقتداءً تاماً به ووقفاً عند حدود أمره ونهيه، وتسليماً كاملاً لحكمه، والتزاماً دقيقاً بهديه، وحرصاً شديداً على تعلم سنته صلى الله عليه وسلم. أما بعد وفاته صلى الله عليه وسلم فقد استشعر الصحابة الكرام رضي الله عنهم عظم المسؤولية الملقاة على عواتقهم لحفظ الشريعة - كتاباً وسنة - وتطبيقها، ثم تبليغها إلى الأمة أداءً للأمانة التي اختيروا لها كما أداها رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم.

وقد كانوا رضي الله عنهم خير من حمل هذه الأمانة وخير من أداها بعد نبي الله صلى الله عليه وسلم، وكان هذا الاستشعار لعظم المسؤولية منطلقاً مما وعوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل قوله: "بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج".

فكانوا رضي الله عنهم - إضافة إلى ما منهجهم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم - يسلكون مجالات أخرى للعناية بسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم والحفاظ عليها، من ذلك: حفظها والتثبت من ذلك حتى كان أحدهم يرحل في الحديث الواحد مسافة شهر ليتثبت من حفظه. كتابتها في الصحف والأجزاء، ثم نشرها بين الناس وغير ذلك من المجالات.

ثانياً: العناية بالسنة المطهرة في عصر التابعين فمن بعدهم.

في عصر التابعين ظهرت الفتن والأهواء والبدع، وذلك أن أعداء الإسلام من يهودٍ ونصارى ومجوسٍ وصابئة وفلاسفة شرفوا بهذا الدين الذي حمله هؤلاء الصحابة الكرام إلى الناس كافة، كما ضاق هؤلاء الأعداء ذرعاً بتلك الانتصارات العظيمة التي حققها الإسلام وذلك الانتشار السريع في أنحاء الأرض، ولما لم تجدهم المقاومة العسكرية لهذا المد الإسلامي شيئاً رام هؤلاء الأعداء: المكر والكيد لهذا الدين وأهله، فأخذوا يثيرون الفتن والشكوك والشبهات بين المسلمين وخاصة حديثي العهد بالكفر.

وعند انتشار هذه الفتن والبدع والأهواء سلكت الأجيال التالية لجيل الصحابة الأخيار من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم من أهل القرون المفضلة طرقاً ومجالات أخرى لحفظ السنة والعناية بها حسب الإمكانيات والوسائل المتوفرة لهم.

وقد تمثلت تلك المجالات في:

1- الحرص على تعليمها وتبليغ بعضهم بعضاً إياها.

2- اتباعها والتمسك بها والمسارعة إلى الامتثال بما جاء فيها.

3- الإنكار على من خالفها أو تهاون بها.

4- الرحلة في طلب الحديث

5- السؤال عن الإسناد.

6 - البحث في أحوال الرجال ونقله الأخبار الذي نتج عنه علم الرجال الذي أصبح ميزة هذه الأمة المسلمة عن غيرها من الأمم.

7- تدوين السنة الذي بدأ بصفحٍ وأجزاء ثم تطور إلى مصنّفات مبوّبة ومرتبّبة

التدوين في القرن الأول

كان هناك خلاف في حكم كتابة حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وصح في النهي حديث أبي سعيد رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه " أخرج مسلم مرفوعاً، ثم انتهى الخلاف، واستقر الأمر على مشروعيتها .

وقد تناول الإمام الخطيب البغدادي هذا الموضوع، وحرر كلام العلماء فيه في كتابه " تقييد العلم " .

وخلص ما انتهى إليه :

أولاً: أنه لم يصح حديث في النهي عن كتابة الحديث سوى حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه مسلم، مع اختلاف بين البخاري ومسلم في رفعه ووقفه.

ثانياً: أن الأمر استقر في حياته صلى الله عليه وسلم على إباحتها.

ثالثاً: أن التدوين بمعناه الواسع - وهو الجمع - قد بدأ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم. واستمر عليه العمل بعد وفاته، وقد كتب في هذا عصر الصحابة والتابعين من الصحف ما يفوق الحصر.

رابعاً: أن امتناع من امتنع من الصحابة والتابعين عن كتابة الحديث ليس للنهي الوارد في حديث أبي سعيد الخدري، ولكن هذا الامتناع معللٌ بأسبابٍ أخرى منها: -

الخوف من انكباب الناس على الكتب وانشغالهم بها عن القرآن، وقد أورد الخطيب عن السلف النصوص الكثيرة المصرحة بذلك.

ومنها الحفاظ على ملكة الحفظ عند المسلمين إذ الاتكال على الكتاب يضعفها، ولذلك كان بعضهم يكتب ثم يمحو ما كتب، ولو كان النهي عن الكتابة مستقراً عندهم لما كتبوا ابتداءً.

التفريق بين معنى التدوين ومعنى التصنيف:

التدوين: هو تقييد المتفرق المشتت، وجمعه في ديوان أو كتاب تجمع فيه الصحف، فهو بهذا المعنى أوسع من التقييد بمعناه المحدود.

أما التصنيف: فهو أدق من التدوين إذ هو ترتيب ما دُوِّنَ في فصول محدودة وأبواب مميزة.

وفي القرن الأول وجد كبار التابعين ، وقد واصلوا ما بدأ به الصحابة رضي الله عنهم ، فتلقى التابعون - رحمهم الله - السُّنة، بل الدين كله عن الصحابة الكرام - رضوان الله عنهم - فقاموا بمهمة تبليغ الرسالة من بعد شيوخهم إلى الناس كافة، فكانوا خير جيل بعد ذلك الجيل، وقد بذل جيل التابعين في خدمة السُّنة وتدوينها وحفظها جهوداً كبيرة.

المحاضرة الثالثة

عنوان المحاضرة

نبذة تاريخية عن السنة النبوية والأطوار التي مرت بها علوم السنة رواية ودراسة (2)

خدمة السنة في القرن الثاني الهجري:

يشمل هذا القرن عصر جيلين:

الأول: صغار التابعين إذ تأخرت وفاة بعضهم إلى ما بعد سنة (140 هـ).

أما الجيل الثاني: فهم أتباع التابعين.

وقد نشط الأئمة والعلماء من هذا الجيل في خدمة السنة وعلومها وحماتها من كل ما يشوبها وعلى أيديهم بدأ التدوين الشامل المبوّب المرتّب، بعد أن كان من قبلهم يجمع الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس بشكل محدود وكيفما اتفق بدون تبويب ولا ترتيب.

كما نشأ وتفوّق على أيديهم علم الرجال، بعد أن كان السؤال عن الإسناد قد بدأ في أواخر عصر الصحابة وكبار التابعين وكما كان لهذا الجيل الريادة في ابتداء التدوين المرتّب على الأبواب والفصول، كذلك كانت له الريادة في ابتداء التصنيف في علم الرجال، حيث ألف في تاريخ الرجال كل من: الليث بن سعد (ت 175 هـ) وابن المبارك (ت 181 هـ)، وضمرة بن ربيعة (ت 202 هـ)، والفضل بن دكين (ت 218 هـ) وغيرهم. فهذا الجيل جيل التأسيس لعلوم السنة المطهّرة، ففيه عاش جهاذة رجال السنة أمثال الأئمة: مالك، والشافعي والثوري، والأوزاعي، وشعبة، وابن المبارك، وابراهيم الفزاري، وابن عيينة، والقطان، وابن مهدي، ووكيع وغيرهم كثير.

ومما تميز به هذا القرن الثاني الهجري:

1- جمع الحديث وتقييده مصنّفًا ومرتبًا على الأبواب، وضم بعضها إلى بعض، ولهذا سميت في هذا العصر مصنفات وجوامع، بدل الصحف والصحائف.

2- تدوين أهل هذا العصر كان بهدف نشره بين الناس بخلاف القرن الأول فقد كان للتدوين الشخصي.

3- اشتملت المصنفات في هذا العصر على أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة والتابعين.

4- ظهور التفريق بين التدوين الذي هو مجرد الجمع وبين التصنيف الذي هو الترتيب والتبويب والتمييز في المصنفات في هذا القرن.

وقد حملت مصنفات علماء القرن الثاني عناوين:

موطآت - ومصنفات - وجوامع - وسنن،

وبعضها كان بعناوين خاصة مثل: الجهاد - الزهد - المغازي والسير.

خدمة السنة في القرن الثالث الهجري:

هذا القرن عصر ازدهار العلوم الاسلامية عامة وعلوم السنة النبوية خاصة، بل يعد هذا القرن من أزهى عصور السنة النبوية، إذ نشطت فيه الرحلة لطلب العلم ونشط فيه التأليف في علم الرجال، وتوسّع في تدوين الحديث، فظهرت كتب: المسانيد، والكتب الستة - الصحاح والسنن - التي اعتمدها الأمة واعتبرتها دواوين الإسلام.

وقد برز في هذا العصر كثير من الحفاظ والنقاد والعلماء الجهاذة من أمثال: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن

راهويه، وعلي ابن المديني، ويحيى بن معين، ومحمد بن مسلم بن وارة، وأبو عبد الله البخاري، ومسلم بن الحجاج، وأبو

زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وعثمان بن سعيد، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارميان، وغيرهم كثير ممن كان على أيديهم تأسيس كثير من علوم الحديث عموماً وعلم الجرح والتعديل خصوصاً.

وقد تميز التدوين في هذا القرن الثالث الهجري بما يلي:

- 1- تجريد أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمييزها عن غيرها، بعد أن كانت قد دونت في القرن الثاني ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين.
- 2- الاعتناء ببيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف.
- 3- تنوع المصنفات في تدوين السنّة، حيث ظهرت الأنواع التالية:
 - كتب المسانيد التي تعنى بجمع أحاديث كل صحابي على حدة كمسند الإمام أحمد وغيره.
 - كتب الصحاح والسنن التي تعنى بتصنيف أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على الكتب والأبواب مع العناية ببيان الصحيح من غيره كالكتب الستة وغيرها.
 - كتب مختلف الحديث ومشكلها مثل كتاب: "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي، وكتاب "اختلاف الحديث" لعلي بن المديني، وكذلك كتاب "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة وغيرها.
 - وهناك الكثير من المصنفات في هذا القرن نكتفي بذكر القليل منها إشارة إلى الكثير.

خدمة السنة في القرن الرابع:

تابع علماء السنّة في القرن الرابع من سبقهم في خدمة السنّة المطهرة وعلومها، فكان منهم من نسج على منوال الصحيحين في تخريج الأحاديث الصحيحة كصحيح ابن خزيمة (ت 311 هـ) ، وصحيح ابن حبان (ت 354 هـ)، و مستدرك الحاكم (ت 405 هـ) وغيرها.

ومنهم من نهج منهج أصحاب السنن في الاقتصار على أحاديث السنن والأحكام، مع اشتغالها على الصحيح وغيره، مثل منتقى ابن الجارود (ت 307 هـ)، وسنن الدارقطني (ت 385 هـ)، وسنن البيهقي (ت 458 هـ)

كذلك نجد من اعتنى في هذا القرن بالتأليف في مختلف الحديث ومشكله، كما في كتابي الطحاوي (ت 321 هـ) وشرح معاني الآثار ومشكل الآثار، وغيرهما. وذلك تكميلاً - لما بدأه الإمام الشافعي (ت 204 هـ) في كتابه "اختلاف الحديث"، والحافظ ابن قتيبة (ت 276 هـ) في كتابه "تأويل مختلف الحديث" وغيرهما مما ألف في ذلك النوع في القرن الثالث.

كما ظهر - ولأول مرة - نوعان من المصنفات في هذا القرن هما:
أولاً: كتب المصطلح - علوم الحديث - التي جمعت تلك القواعد التي كانت متفرقة في كتب من سبقهم من علماء القرنين الثاني والثالث مثل: "الرسالة" للشافعي، ومقدمة "صحيح مسلم" وكتابه "التميز"، وكتب الرجال والعلل، فقيض الله عز وجل من جمعها وسهلها على طلبة العلم.
ثانياً: كتب المستخرجات، وسيأتي الكلام عنها قريباً بإذن الله.
وهناك أنواع أخرى من المصنفات في مجال تدوين السنّة في هذا القرن مثل معاجم الطبراني (ت 360 هـ) و "العلل" كعلل الدارقطني الذي رتبها على مسانيد الصحابة، وغيرها.

خدمة السنة في القرن الخامس:

كان هذا القرن امتداداً للقرن الذي قبله ، فقد واصل علماء السنّة العمل ، وزادوا طرقاً أخرى ومجالات جديدة لتدوين السنّة وحفظها وجمعها، حيث ظهرت في هذا القرن النواة الأولى للموسوعات الحديثة ككتب الجمع بين الصحيحين، وكتب الجمع بين الستة وغير ذلك.

مسالك العلماء في خدمة السنة بعد القرن الخامس إلى التاسع الهجري:

وقد سلك العلماء بعد هذا القرن الخامس الهجري - في مجال خدمة السنّة المطهرة وعلومها - مسالك شتى في مصنفاتهم من خلال الأعمال التالية:-1- العناية التامة بكتب السلف، رواية ودراسة وشرحاً وترجمة لرجالها.
2- العناية بعلوم الحديث تأليفاً وترتيباً وتهذيباً، وفي هذا القرن كثرت كتب المصطلح المرتبة المهذبة شرحاً ونظماً.

3- الابتكار في التصنيف والعناية بالترتيب، حيث ظهرت أنواع جديدة من المصنفات منها:

- أ- إعادة ترتيب كتب السابقين سواء في المتون أو في الرجال ليسهل الانتفاع بها.
- ب- كتب اعتنت بجمع أحاديث موضوعات معينة محدودة مثل: كتب الموضوعات وكتب الأحكام وغيرها.
- ج- كتب اعتنت بخدمة كتب أخرى أو حوت موضوعات عامة وشاملة مثل: كتب التخریج، وكتب الزوائد وغيرها

خدمة السنة بعد القرن التاسع إلى يومنا:

في الأعم الأغلب لم يعد في العصور التالية للقرن التاسع تجديد ولا ابتكار، وما كان من جهود في خدمة السنة بعد ذلك إنما هو بمثابة تكرار لجهود السابقين أو خدمة لها بالشروح والتلخيصات والتعليقات ونحو ذلك، ومع ذلك فينبغي تسجيل الملحوظات التالية :

- أنه كانت هناك جهود مخلصه ومباركة لعلماء الهند بعد القرن التاسع لخدمة السنة وذلك من خلال عنايتهم بكتب السلف، روايةً وسماعاً وشرحاً وتعليقاً ونحو ذلك، وعلى رأس تلك الكتب التي اعتنوا بها الكتب الستة.

- كان لبعض العلماء جهود مميزة في خدمة السنة فيما بعد القرن العاشر الهجري ، ومن هؤلاء العلماء الإمام عبد الرؤف المناوي (ت 1031 هـ) وعلي القاري (ت 1014 هـ) ، ومحمد عبد الهادي السندي (ت 1138 هـ) وغيرهم - في عصرنا الحديث قامت الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية دور واضح في خدمة السنة بما يوافق العصر كالدراسات العليا المتخصصة، وتوظيف التقنية الحديثة من الحاسبات الآلية في حفظ السنة وتقريبها للباحثين وتسهيل سبل الوصول إلى المعلومة في مظانه، فظهرت مواقع متخصصة ومنديات وموسوعات في خدمة السنة والمتخصصين فيها .

كلمة ختامية؛

بالعرض التاريخي السابق يظهر واضحاً ما يلي :

- 1 - ما كانت عليه مناهج المحدثين في الرواية والنقد والتصنيف من الدقة والعمق، بحيث لم تلحق بها ثقافة من الثقافات في القديم والحديث .
- 2 - هذه المناهج المتعددة في التأليف – وإن تفاوتت في البسط أو الاختصار، وتباينت في الالتزام بالصحيح المقبول أو رواية الضعيف – إنما كانت تهدف جميعاً إلى خدمة السنة المشرفة، وتنبي عن مدى الحب الذي ملأ قلوب المحدثين لها، وتكشف عن مدى الجهد الذي بذلوه في سبيل المحافظة عليها .
- 3- ثم إنها تكشف بوضوح قدرة المحدثين على التجديد والابتكار، واستثمار معطيات كل عصر وفق منهجية محكمة في التعامل مع السنة، فلم تكن تلك الجهود المضنية جهوداً فوضوية، بلا قواعد تحكمها، أو بلا منهج أصيل يحقق مقاصدها، وإنما كانت حبات متناسقة في العقد اللؤلؤي الذي يزين السنة المطهرة، ولبناتٍ متماسكة في السياج الذي يحميها. فجزاهم الله عن السنة خير الجزاء.

المحاضرة الرابعة

المصنفات في الحديث النبوي، ومناهج المحدثين في التصنيف :

مقدمة : الأدوار التصنيف في الحديث

من خلال الاستعراض السابق للأدوار التي ذكرناها في المحاضرات السابقة يظهر أن التصنيف في الحديث النبوي سلك مناهج متعددة ، وأن السنة مرت في طريقها إلينا بأدوار متعددة بدءاً من حفظ الصدور ، وانتهاء بالتهذيب والترغيب والجمع .

ونستطيع أن نقسم هذه الأدوار، وأبرز ما يميز كلاً منها أربعة أدوار على النحو التالي :

الدور الأول: الحفظ في الصدور، أو مرحلة ما قبل التدوين.

الدور الثاني: تدوين الحديث من غير ترتيب أو مع الترتيب مختلطاً بغير الحديث من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين والأئمة، وقد بدأ ذلك ابن شهاب الزهري وأبو بكر بن محمد عمرو بن حزم، بأمر وتوجيه عمر بن عبد العزيز في أواخر القرن الأول الهجري، ثم شاع التدوين في الطبقة التالية، وأقدم ما وصل إلينا من مدونات تلك الفترة موطأ مالك (ت 179هـ) تلميذ ابن شهاب، الذي صنّفه على مسائل الفقه، جامعاً بين المرفوعات والموقوفات والمقاطع ورأى علماء المدينة ورأى صاحب الموطأ نفسه .

الدور الثالث: إفراد السنة بالتدوين، غير مقرونة بشيء، وكان ذلك مع نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث

الهجري، حين أخذ العلماء في جمع الحديث مجرداً في مصنفات مستقلة، ويلاحظ على هذا الدور ما يلي:

- 1 - هذا الدور يعد أزهى أدوار السنة وأزهي عصورها، فهو الذي تم فيه جمع السنن من مختلف الأمصار، وظهرت أهم كتب الحديث التي لم تغادر من السنة إلا النادر اليسير.
- 2 - من علماء هذا الدور من اهتم بتمييز الصحيح من غيره، وإفراد الصحيح بالجمع كالبخاري ومسلم وغيرهما، ومنهم من جمع كل ما روى من غير تمييز.
- 3 - تنوعت مناهج المحدثين في هذا الدور في التصنيف، فمنهم من اتبع طريقة التصنيف على الأبواب كأصحاب الكتب الستة وغيرهم، ومنهم من صنّف على المسانيد، يعني مسانيد الصحابة، كأحمد والطيالسي وأبي يعلى وغيرهم

الدور الرابع: دور التهذيب والتقريب بعد القرن الرابع، حيث كانت السنن قد فرغ من جمعها، وبيان عليها من

صحيحها، وكاد جمع السنن من أفواه الرجال ينتهي، وركن الناس إلى التقليد، فأخذوا يسلكون في تصانيفهم مسلك التهذيب أو الترتيب أو جمع المتفرق أو بيان الغريب أو الاختصار والتقريب، وقلما تكلموا على الأسانيد، فظهرت في هذا الطور. كتب الأطراف، وكتب الزوائد، وكتب الجمع بين أكثر من كتاب، وكتب الجوامع التي حاولت استقصاء السنة، وكتب الشروح للمتون، وكتب غريب الحديث، وكتب المصطلح، والكتب التي تجمع نوعاً معيناً من الحديث، ككتب المبهمات، وكتب المتواتر، وكتب المشتهر على الألسنة، وكتب الفوائد، وغيرها.

مناهج المحدثين في التصنيف الحديث النبوي :

ذكر الشيخ محمد بن جعفر الكتاني (ت 1345 هـ) في كتابه "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة

المشرفة" عناوين مناهج التأليف في السنة وعلومها، على النحو التالي:

- 1 - من العلماء من صنّف في الصحيح المجرد، كالبخاري ومسلم وغيرهما، أو كتب التزم أصحابها فيها الصحة، كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان وغيرهما.
- 2 - ومنهم من صنّف مستخرجات على الصحيحين، والمستخرج عندهم: أن يأتي المصنف إلى الكتاب، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو فيمن فوقه، ولو في الصحابي، مع رعاية ترتيبه وتبويبه ومثونه وطرق أسانيد، وذلك كمستخرج الإسماعيلي على البخاري، وأبي عوانة على مسلم

- 3 - ومنها كتب تعرف بالسنن، وهي في اصطلاحهم: الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف؛ لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة، وذلك كالسنن الأربعة المشهورة وغيرها.
- 4 - ومنها كتب تعرف بكتب السنة، وهي الكتب الحاضرة على اتباعها والعمل بها، وترك ما حدث بعد الصدر الأول من البدع والأهواء، ككتاب "السنة" للإمام أحمد، وكتاب "السنة" لابن أبي عاصم، وغيرهما.
- 5 - ومنها كتب مرتبة على الأبواب الفقهية، مشتملة على السنن، وما هو في حيزها، أو له تعلق بها، بعضها يسمى مصنفًا، وبعضها جامعًا، كمصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق، وغيرهما.
- 6 - ومنها كتب مفردة في أبواب مخصوصة، ككتاب التصديق بالنظر لله للأجري، والإخلاص لابن أبي الدنيا، وغيرهما.
- 7 - ومنها كتب مفردة في الآداب والأخلاق والترغيب والترهيب والفضائل ونحو ذلك، ومنها أربعون كتابًا لابن أبي الدنيا وحده.
- 8 - ومنها كتب ليست على الأبواب، ولكنها على المسانيد، جمع مسند، وهي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة، صحيحًا كان أو حسنًا أو ضعيفًا، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك، وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد، كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم، كمسند الأربعة أو العشرة، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد، كمسند المؤمنين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر، إلى غير ذلك.
- 9 - ومنها كتب في التفسير ذكرت فيها أحاديث وآثار بأسانيدها، كتفسير ابن أبي حاتم، وعبد الرزاق، وغيرهما.
- 10 - ومنها كتب في المصاحف والقراءات، فيها أيضا أحاديث وآثار بأسانيد، ككتاب المصاحف لابن أبي داود، والمصاحف لابن الأنباري، وغيرهما.
- 11 - ومنها كتب في الأحاديث القدسية الإلهية الربانية، وهي المسندة إلى الله تعالى بأن جعلت من كلامه سبحانه، ولم يقصد إلى الإعجاز بها، كالأربعين الإلهية لأبي الحسن المقدسي، وكتاب: مشكاة الأنوار في ما روي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار لابن عربي، وغيرهما.
- 12 - ومنها كتب في الأحاديث المسلسلة، وهي التي تتابع رجال إسنادها على صفة أو حالة، كالمسلسل بالأولية لأبي طاهر السلفي وغيره.
- 13 - ومنها كتب في المراسيل، ككتاب المراسيل لأبي داود، والمراسيل لابن أبي حاتم الرازي، وغيرهما.
- 14 - ومنها أجزاء حديثية، والجزء عندهم: تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم، وقد يختارون من المطالب المذكورة في صفة الجامع مطلبًا جزئيًا يصنفون فيه ميسوطًا، وفوائد حديثية أيضًا، ووجدانيات، وثنائيات إلى العشاريات وأربعونيات وثمانونيات والمائة والمائتين وما أشبه ذلك، وهي كثيرة جدًا!
- 15 - ومنها كتب في الشمائل النبوية والسير المصطفوية، ككتاب الشمائل للترمذي، والسير لابن إسحاق، وغيرهما.
- 16 - ومنها كتب في أحاديث شيوخ مخصوصين من المكثرين، كأحاديث الأعمش لأبي بكر الإسماعيلي، وأحاديث الفضيل بن عياض للنسائي وغيرهما.
- 17 - ومنها كتب في جمع طرق بعض الأحاديث، كطرق حديث "إن لله تسعة وتسعين اسمًا" لأبي نعيم الأصبهاني، وطرق حديث الحوض للضياء المقدسي.
- 18 - ومنها كتب في رواة بعض الأئمة المشهورين، أو في غرائب أحاديثهم ككتاب تراجم رواة مالك للخطيب البغدادي، وغرائب الصحيح وأفراده للضياء المقدسي وغيرهم.
- 19 - ومنها كتب في الأحاديث الأفراد، جمع فرد، وهو قسمان: فرد مطلق وهو: ما تفرد به راويه عن كل أحد من الثقات وغيرهم، بأن لم يروه أحد مطلقًا إلا هو، وفرد نسبي وهو: ما تفرد به ثقة بأن لم يروه أحد من الثقات إلا هو، أو تفرد به أهل بلد بأن لم يروه إلا أهل بلدة كذا، كأهل البصرة، أو تفرد به راويه عن راو مخصوص بأن لم يروه عن فلان إلا فلان، وإن كان مرويا من وجوه عن غيره. ومن الكتب في الأفراد: كتاب الأفراد للدارقطني، والأفراد لأبي حفص بن شاهين، وغيرهما.

- 20 - ومنها كتب في المتفق لفظا وخطا من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها وهو مفترق معني، وفي المؤلف أي المتفق خطأ منها، وهو مختلف لفظا، وفي المتشابه المركب من النوعين، وهو المتفق لفظا وخطا من اسمين أو نحوهما، مع اختلاف اسم أبيهما لفظا لا خطأ، أو العكس، ككتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، وكتاب المؤلف والمختلف للدارقطني، وغيرهما.
- 21 - ومنها كتب في معرفة الأسماء والكنى والألقاب، أي أسماء من اشتهر بكنيته، وكنى من اشتهر باسمه، وألقاب المحدثين، ونحو ذلك، ككتاب الأسماء والكنى للإمام أحمد بن حنبل، وكتاب الألقاب والكنى لأبي بكر الشيرازي
- 22 - ومنها كتب في مبهم الأسانيد أو المتون من الرجال أو النساء، ككتاب "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة" للخطيب، وكتاب "المستفاد من مبهمات المتن والإسناد" لأبي زرعة ابن العراقي، وغيرهما
- 23 - ومنها كتب في الأنساب، ككتاب الأنساب للسمعاني، وأنساب المحدثين لابن النجار البغدادي، وغيرهما
- 24 - ومنها كتب في معرفة الصحابة، مُرتبين على الحروف أو على القبائل أو غير ذلك، ككتاب معرفة الصحابة لأبي أحمد العسكري، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، وغيرهما.
- 25 - ومنها كتب في تواريخ الرجال وأحوالهم، كالتاريخ الكبير والصغير والأوسط للبخاري، وتاريخ يحيى بن معين، وغيرهما.
- 26 - ومنها كتب المعاجم، جمع معجم، وهو في اصطلاحهم: ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء، كمعاجم الطبراني الكبير والأوسط والصغير، وغيرهما.
- 27 - ومنها كتب الطبقات، وهي التي تشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم طبقة بعد طبقة، وعصراً بعد عصر، إلى زمن المؤلف، ككتاب الطبقات لمسلم، والطبقات الكبرى لابن سعد، وغيرهما.
- 28 - ومنها كتب المشيخات، وهي التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف، وأخذ عنهم، أو أجازوه وإن لم يلقيهم، كمشيخة الحافظ أبي يعلى الخليلي، ومشيخة أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، وغيرهما.
- 29 - ومنها كتب في علوم الحديث، أي مصطلحه، وذكرت فيها أحاديث بأسانيد، ككتاب "المحدث الفاصل للرامهرمزي، وكتاب "الجامع لأدب الشيخ والسامع" للخطيب، وغيرهما.
- 30 - ومنها كتب في الضعفاء والمجروحين من الرواة، أو في الثقات منهم أو فيهما معا، ككتاب الضعفاء للبخاري، وللنسائي، ولابن حبان، وغيرهم
- 31 - ومنها كتب في العلل، أي علل الأحاديث، جمع علة، وهي عبارة عن سبب غامض خفي قادح في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه، ككتاب العلل للبخاري، ولمسلم، وللترمذي، وغيرهم
- 32 - ومنها كتب في الموضوعات، ككتاب الأباطيل للجوزقي، وكتاب الموضوعات الكبرى لأبي الفرج بن الجوزي، وغيرهما.
- 33 - ومنها كتب في بيان غريب الحديث، ككتاب غريب الحديث والآثار لأبي عبيد القاسم بن سلام، وغريب الحديث لابن قتيبة، وغيرهما.
- 34 - ومنها كتب في اختلاف الحديث، أو تقول: في تأويل مختلف الحديث أو تقول: في مشكل الحديث، أو تقول: في مناقضة الأحاديث وبيان محامل صحيحها، ككتاب اختلاف الحديث للشافعي، ومشكل الآثار للطحاوي، وغيرهما
- 35 - ومنها كتب تعرف بكتب الأمالي، جمع إملاء، وهو من وظائف العلماء قديما، خصوصا الحفاظ من أهل الحديث في يوم من أيام الأسبوع، وطريقتهم فيه: أن يكتب المستملي في أول القائمة: هذا مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا، ويذكر التاريخ، ثم يورد المُملي بأسانيده أحاديث وآثاراً، ثم يفسر غريبها، ويورد من الفوائد المتعلقة بها بإسناد أو بدونه ما يختاره ويتيسر له، كالأمالي لأبي القاسم بن عساكر، والأمالي لأبي زكريا بن منده، وغيرهما
- 36 - ومنها كتب رواية الأكابر عن الأصاغر، والآباء عن الأبناء، وعكسه، وهي أنواع مهمة ولها فوائد، ككتاب "ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء" للحافظ أبي يعقوب المنجنيقي، وكتاب "رواية الصحابة عن التابعين" للخطيب البغدادي، وغيرهما.

- 37 - ومنها كتب في آداب الرواية وقوانينها، ككتاب "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، وكتاب "الكفاية في معرفة أصول علم الرواية"، كلاهما للخطيب البغدادي، وغيرهما.
- 38 - ومنها كتب في عوالي بعض المحدثين، ككتاب عوالي الأعمش لأبي الحجاج يوسف بن جلجل، وعوالي عبد الرزاق للضياء المقدسي، وغيرهما.
- 39 - ومنها كتب في التصوف وطريق القوم، ذكرت فيها أحاديث بأسانيد، ككتاب "أدب النفوس" لأبي بكر الأجرّي، وكتاب "المجالسة"، لأبي بكر الدينوري، وغيرهما.
- 40 - ومنها كتب الأطراف، وهي التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقیته مع الجمع لأسانیده، إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة، كأطراف الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي، وأطراف الكتب العشرة لابن حجر المسمى بإتحاف المهرة بأطراف العشرة، وغيرهما.
- 41 - ومنها كتب الزوائد، أي الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر معين، ككتاب "مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه" للشهاب البوصيري، و"مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" للهيثمي، وغيرهما.
- 42 - ومنها كتب في الجمع بين بعض الكتب الحديثية، كالجمع بين الصحيحين للصاغانى، وجامع الأصول من أحاديث الرسول لأبي السعادات ابن الأثير، وغيرهما.
- 43 - ومنها كتب مجردة أو منتقاة من كتب الأحاديث المسندة خصوصا أو عموما، كالتجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح لشهاب الدين الزبيدي، ومصباح السنة لأبي محمد البغوي، وغيرهما.
- 44 - ومنها كتب في تخريج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين من أهل العقائد ومن المفسرين والأصوليين والفقهاء والصوفية واللغويين، كتخريج أحاديث الكشاف للزيلعي، والتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر، وغيرهما.
- 45 - ومنها كتب في الأحاديث المشهورة على الألسنة، كالمقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي، وتمييز الطيب من الخبيث في ما يدور على الألسنة من الحديث لابن الدبّيع الشيناني، وغيرهما.
- 46 - ومنها كتب في الفتاوى الحديثية، كفتاوى ابن تيمية، وفتاوى ابن حجر العسقلاني وغيرهما.
- 47 - ومنها كتب مفردة في جمع أحاديث بعض أنواع الحديث، ككتاب الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي، ونظم المتناثر من الحديث المتواتر للكثاني، وغيرهما.
- 48 - ومنها كتب من التفاسير والشروح الحديثية، لأهلها حفظ للحديث ومعرفة به، واعتناء بشأنه، وإكثار فيما يتعلق به، كتفسير ابن كثير والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، وغيرهما.
- 49 - ومنها كتب في السيرة النبوية والخصائص المحمدية غير ما سبق، ككتاب "نور العيون في تلخيص سيرة الأمين المأمون" لأبي الفتح ابن سيد الناس، وكتاب "الدرر في اختصار المغازي والسير" لابن عبد البر، وغيرهما.
- 50 - ومنها كتب في أسماء الصحابة من غير ما تقدم، كمختصرات الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ومختصرات أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، وغيرهما.
- ومنها كتب في بيان حال الرواة غير الكتب المتقدمة، وضبط أسمائهم وأسماء بلدانهم، ككتاب معجم البلدان لياقوت الحموي، ومعجم البلدان لأبي القاسم ابن عساكر، وغيرهما.
- 52 - ومنها كتب في الوفيات، ككتاب در السحابة في وفيات الصحابة للصاغانى، والإعلام بوفيات الأعلام للذهبي، وغيرهما.
- 53 - ومنها كتب في علم المصطلح، كمقدمة ابن الصلاح، والمنهل الرّويّ في علوم الحديث النبوي لابن جماعة، وغيرهما.

المحاضرة الخامسة

المناهج العامة للمحدثين:

رغم تنوع مناهج المحدثين واختلاف أساليبهم وطرقهم، إلا أنهم ساروا على مبادئ ومناهج لم يحدوا عنها، وورثوها عملياً لطلابهم ومن أتى بعدهم، فصارت تلك المناهج العامة سمة للمشتغلين بهذا الفن الجليل، يأخذها اللاحق عن السابق، وهذا لم ينف وجود مناهج خاصة لكل إمام منهم، التزم بها وسلكها في مروياته أو مصنفاته.

معنى المناهج العامة:

يقصد بالمناهج العامة للمحدثين: الأساليب والطرق التي سلكها جميع المحدثين أو اتفقوا عليها في طلب الحديث أو روايته أو كتابته وضبطه أو تحمله وأدائه.

أولاً: منهجهم في طلب الحديث:

1 - إخلاص النية في طلب الحديث الشريف:

كان المحدثون يحثون طلبة الحديث على إخلاص النية لله جل وعلا في طلب الحديث، حتى يحدروا من الدخول في قول النبي صلى الله عليه وسلم: « من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله عز وجل لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة - أي ريحها - يوم القيامة » رواه أبو داود وابن ماجه .

2 - التدرج في طلب الحديث والصبر عليه:

دأب المحدثون على البدء بصغار العلم قبل كبارها، والتدرج في الطلب، وكان الإمام الزهري يقول: "من طلب العلم جملة فاته جملة، وإنما يدرك العلم حديثاً وحديثاً"، وقال أيضاً: "إن هذا العلم إن أخذته بالمكابرة له غلبك، ولكن خذه مع الأيام والليالي أخذاً رقيقاً تظفر به»
وقال معمر بن راشد: "من طلب الحديث جملة ذهب منه جملة، إنما كنا نطلب حديثاً وحديثين"
وقال الإمام النووي: "وينبغي أن يقدم - أي طالب الحديث - العناية بالصحيحين، ثم سنن أبي داود والترمذي والنسائي، ضبطاً لمشاكلها وفهماً لخفي معانيها.."

3 - العمل بالعلم:

كانوا يعملون بكل ما يروون من الأحاديث، قال الإمام ابن الصلاح: "وليستعمل ما يسمعه من الأحاديث الواردة بالصلاة والتسبيح وغيرهما من الأعمال الصالحة، فذلك زكاة الحديث"، وقال وكيع: "إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به."

4 - الحفظ والاستظهار:

كانوا يعتمدون على الحفظ في تلقي الحديث، قال الإمام الأوزاعي: "ما زال هذا العلم عزيزاً تلقاه الرجال، حتى وقع في الصحف فحمله ودخل فيه من هو غير أهل له»
وقال هشيم بن بشير: "من لم يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث".
ولا يعني هذا إهمال الكتابة، قال الخليل: "ما سمعت شيئاً إلا كتبتة، ولا كتبتة إلا حفظته، وما حفظته إلا نفعني".

5 - المناصحة وبذل الفائدة:

حث المحدثون طلبة الحديث على المناصحة، وإفادة بعضهم بعضاً، قال عبد الله بن المبارك: "إن أول منفعة الحديث أن يفيد بعضكم بعضاً."

6 - تعظيم المحدث وتبجيله:

كانوا يجلبون المحدث لما في صدره من العلم، قال الإمام النووي: «وينبغي أن يعظم شيخه ومن يسمع منه، فذلك من إجلال العلم، وبه يُفتح على الإنسان، وينبغي أن يعتقد جلاله شيخه ورُجحانه، ويتحرى رضاه، فذلك أعظم الطرق إلى الانتفاع به."

ثانياً: منهجهم في التحديث:

1 - عدم التصدي للتحديث قبل التأهل لذلك:

كانوا لا يتعجلون الجلوس للتحديث قبل تأهلهم لذلك وإجازتهم، قال الإمام ابن الصلاح: «اختلف في السن الذي إذا بلغه استُحب له التصدي لإسماع الحديث والانتصاب لروايته، والذي نقوله: إنه متى احتيج إلى ما عنده استُحب له التصدي لروايته ونشره في أي سن كان».

2 - الإمساك عن التحديث عند خوف الاختلاط:

كانوا يتورعون عن التحديث إذا كبرت أعمارهم، قال ابن أبي ليلي: «كنا نجلس إلى زيد بن أرقم رضي الله عنه فنقول: حَدَّثنا حَدَّثنا، فيقول: إنا قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد» وقال الإمام النووي: «وينبغي له أن يُمسك عن التحديث إذا خشي عليه الهزَم والخَرَف والتخليط، ورواية ما ليس من حديثه، وذلك يختلف باختلاف الناس».

3 - توقيير من هو أولى منه والدلالة عليه:

قال سفيان الثوري لسفيان بن عيينة: «ما لك لا تُحدِّث؟ فقال: أما وأنت حيٌّ فلا». وقال الإمام النووي: «ولا ينبغي للمحدِّث أن يحدث بحضرة من هو أولى منه بذلك. وقيل: يُكره أن يحدث ببلد فيه من هو أولى منه لسُنّه أو غير ذلك».

4 - توقيير مجلس التحديث:

كان الإمام مالك بن أنس رحمه الله إذا أراد أن يحدث توضعاً وجلس على صدر فراشه، وسرح لحيته، وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة، وحَدَّث. فقيل له فقال: أحبُّ أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» وقال الإمام ابن الصلاح: «ولا يسرد الحديث سرداً يمنع السامع من إدراك بعضه، وليفتتح مجلسه وليختتمه بذكر ودعاء يليق بالحال».

5 - عدم التعجل في التصنيف: كانوا لا يتعجلون التصنيف حتى تكتمل ملكاتهم ويتأهلون لذلك، قال الإمام النووي: «وليشغل بالتخريج والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له»، وقال الخطيب البغدادي: «وقل ما يتمر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستبين الخفي من فوائده إلا من جمع متفرقه، وألف مشتمته، وضمَّ بعضه إلى بعض»..

6 - العناية بطلاب الحديث:

كان المحدثون يعتنون بطلابهم، ويستغلون ملكة الحفظ والفهم في وقت مبكر من أعمار طلابهم، وكان الحسن البصري يقول: «قدموا إلينا أحداثكم، فإنهم أفرغ قلوبها، وأحفظ لما سمعوا، فمن أراد الله عز وجل أن يُتمَّ ذلك له أتمّه»

ثالثاً: منهجهم في رواية الحديث:

1 - عدم الإكثار من الرواية والاقتصار على قدر الحاجة:

كانوا يقللون من الرواية امتثالاً لما روي عن أبي قتادة رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على هذا المنبر: «إياكم وكثرة الحديث عني، فمن قال عليّ فليقل حقا - أو صدقا - ومن تقول علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار» رواه ابن ماجة والحاكم ولا يخرم هذا المنهج وجود بعض المكثرين من الصحابة أو التابعين ومن بعدهم، لأن مروياتهم قد احتيج إليها، إضافة إلى أن عدد هؤلاء المكثرين قليل جداً، فلا يكون ذلك خرقاً لعدم الميل إلى الإكثار.

2 - التثبيت من صحة الرواية:

كانوا يبذلون كل ما في وسعهم للتثبيت من صحة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «إن كنت لأسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم» ولم تكن بُعد المسافة عن الرواة مانعاً من التثبيت، فقد سنوا رضي الله عنهم الرحلة في طلب الحديث، حتى إن شعبة بن الحجاج رحل ألف فرسخ في حديث واحد، وكتاب الخطيب البغدادي "الرحلة في طلب الحديث" أكبر شاهد على ذلك.

3 - نقد الروايات:

كانوا يعرضون ما يسمعون من بعضهم من الحديث على ما يحفظونه من الكتاب والسنة وما رسخ في أذهانهم من قواعد هذا الدين الحنيف، فما وجدوه موافقاً أخذوا به، وما وجدوه مخالفاً توقفوا فيه.

4 - عدم التحديث بما يفوق أفهام العامة:

أمسك بعض الصحابة والتابعين ومن بعدهم عن التحديث بما يكون ذريعة للتقصير والتهاون بسبب قصور النظر، أو يكون سُلماً لأهل الأهواء والبدع ومن على ساكلتهم، حتى لا تكون فتنة في الأرض وفساد كبير، وفي هذا يقول ابن مسعود رضي الله عنه: "ما أنت بمحدث قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة"، وقال أبو هريرة رضي الله عنه: "حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائين، فأما أحدهما فبثنته، وأما الآخر فلو بثنته قُطع هذا البلعوم"، والمراد أنه لم يحدث به كل أحد، بل حدّث به خاصة أصحابه، وذلك ما يتعلق بالفتن وما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين

5 - التقميش عند جمع الحديث والتفتيش عند الاحتجاج به: كانوا يكتبون كل ما يسمعون دون تمييز، ولكنهم يميّزون المقبول من غيره إذا أرادوا التحديث، قال الإمام أبو حاتم الرازي: "إذا كتبت فقمّش، وإذا حدّثت ففتّش".

6 - الاحتياط عند الشك وتوقير من يحدثون عنه:

كانوا يحتاطون عند التحديث حتى لا يتقولوا على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل، فعن عمرو بن ميمون قال: ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلا أنيته فيه، فما سمعته يقول بشيء قط قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما كان ذات عشية قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: فنكس. فنظرت إليه فهو قائم محللة أزرار قميصه قد اغرورقت عيناه وانتفخت أوداجه، قال أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريباً من ذلك، أو شبيهاً بذلك. وقال الإمام النووي: "ينبغي له إذا اشتبه عليه لفظة فقرأها على الشك أن يقول عقبيه: أو كما قال، كما فعل الصحابة فمن بعدهم".

رابعاً: منهجهم في كتابة الحديث وضبطه:

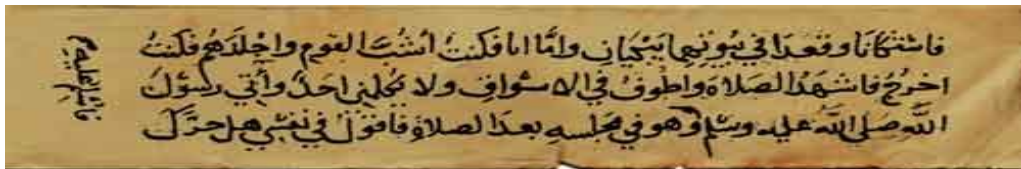
1 - آداب كتابة الحديث:

كانوا يحافظون على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذكره، وكانوا يستحبون أن يكون الخط محققاً، وكانوا يتسمون بحسن الخط والدقة العالية.

2 - ضبط الحروف المهملة والفصل بين الأحاديث: كانوا لا يقتصرون على ضبط الحروف المعجمة بالنقاط، بل كانت الحروف المهملة لها علامة أيضاً، وكان من عادتهم أن يضعوا دائرة بين كل حديثين للفصل بينهما.

3 - التصحيح والتضبيب:

كانت لهم علامات في مروياتهم التي دونوها، ومن ذلك التصحيح، فإنه يكون بكتابة "صح" على الكلام أو مقابله في الحاشية، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف، فيكتب عليه "صح" ليُعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضبط وصحّ على هذا الوجه



النص المكتوب: «فاستكانا، وفعدا في بيتها، وأما أنا فكنت أشب القوم وأجلدهم، ففكت أخرج فأشهد الصلاة، وأطوف في الأسواق، ولا يكلمني أحد، وأتي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو في مجلسه بعد الصلاة، فأقول في نفسي: (هل حرك..).»

- الشاهد: رمز (صح) في الحاشية، بعد إلحاق ما سقط من الأصل وهو: (فأسلم عليه).
وأما التضبيب -ويسمى أيضاً التمريض- فهو أن يجعل رمز "ص" فوق الكلام الذي صح وروده من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظاً أو معنى أو ضعيف أو ناقص، أو أن يكون في الإسناد إرسال أو انقطاع

4 - الجمع بين اختلاف الروايات: كانوا لا يخلطون بين الروايات ولا يلفّقون بينها، وإذا وصل إلى أحدهم الحديث من عدة طرق وبألفاظ مختلفة، فإنه يعتمد أوثق الروايات عنده، ثم يبين ما وقع فيه التخالف من زيادة أو نقص أو إبدال لفظ بلفظ أو حركة إعراب أو نحوها، وقد يستعمل بعضهم خطوطاً بألوان مختلفة يدل كل منها على رواية مختلفة.

5 - الإشارة بالرمز: كانوا يختصرون بعض الكلمات التي يكثر ذكرها، في الكتابة فقط، وينطقون بها كاملة دون اختصار، ومن ذلك: حدثنا = ثنا = نا = دتنا، أخبرنا = أنا = أرنا، (ح) عند تحويل السند، ولا يدخل في ذلك اختصار الصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ لم يفعل ذلك أحد من السابقين.

خامساً: منهجهم في التحمل والأداء:

تتخصر مناهج المحدثين في التحمل والأداء في ثمانى طرق، وهي:

1 - السماع من الشيخ:

هي أن يحدث الشيخ بلفظه، فيملي على تلاميذه إملاء وهم يكتبون، أو يحدثهم من غير إملاء وهم يسمعون، وقد يُملي عليهم أو يحدثهم من حفظه غيباً، أو يُملي عليهم أو يحدثهم من كتابه، وهي الطريقة التي تحمل بها الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين الحديث غالباً، فكانوا يسمعون من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحدثهم به

2 - القراءة على الشيخ: هي أن يقرأ الطالب حديث الشيخ على الشيخ نفسه أو يقرأ غير الشيخ عليه والطالب يسمع، وأكثر المحدثين يُسمونها عرضاً، لأن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه، كما يعرض القرآن على المقرئ، وهذه الصورة أدنى في المرتبة من السماع من الشيخ، على خلاف في ذلك.

3- الإجازة: هي الإذن في الرواية من غير سماع ولا قراءة، وقد اعتمدها العلماء بعد كتابة الحديث في المصنفات، وهي في الجملة إخبار على سبيل الإجمال بهذا الكتاب أو الكتب أنها من روايته، فتنزل منزلة إخباره بكل الكتاب، نظراً لوجود النسخ،

والمقصود بالإجازة إباحة الرواية لا أن يصير المُجاز بالكتاب عالماً به بمجرد الإجازة، وفي هذه العصور المتأخرة يحذر المحدثون من تطفُّل الكثيرين على الإجازة، خوفاً من سوء استغلالها.

4 - المناولة: وهي أن يدفع الشيخ للطالب كتاباً فيه أحاديث ليرويها عنه، وقد تكون المناولة مقرونة بالإجازة، وقد تكون مجردة عنها.

5 - المكاتبه: وهي أن يسأل الطالبُ الشيخَ أن يكتب له شيئاً من حديثه، أو يبدأ الشيخُ بكتابة ذلك مفيداً للطالب، بحضرته أو من بلد آخر، بخط الشيخ أو بخط غيره بأمره، وقد تكون المكاتبه مقرونة بالإجازة، وقد تكون مجردة عنها.

6 - الإعلام: هو إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث من روايته، وأن هذا الكتاب سماعه فقط، دون أن يأذن له في الرواية عنه، أو يأمره بذلك، أو يقول له الطالب: هو روايتك أحمله عنك؟ فيقول له: نعم، أو يقره على ذلك ولا يمنعه.

7 - الوصية: هي أن يوصي الشيخُ بدفع كتبه عند موته أو سفره لرجل.

8 - الوجداء: هي الوقوف على كتاب بخط محدث مشهور يعرف خطه ويصححه وإن لم يلقه أو يسمع منه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه كتابه هذا، وكذلك إذا وجد كتب أبيه وجدّه بخط أيديهم.

المحاضرة السادسة

منهج الإمام البخاري في صحيحه

ترجمة البخاري:

اسمه ونسبه ومولده:

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي سمي الجعفي لأن أبا جده - وكان مجوسياً - أسلم على يد الميمان الجعفي والي بخاري، فنسب إليه ولد الإمام البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة وقد ذهب بصره في صغره فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل فقال لها: " يا هذه قد رد الله على ابنك بصره لكثرة بكائك أو دعائك!"

طلبه للعلم:

طلب العلم وهو صبي، وكان يشتغل بحفظ الحديث وهو في الكتاب ولم تتجاوز سنه عشر سنين، وكان يختلف إلى محدثي بلده ويرد على بعضهم خطأ فلما بلغ ستة عشر سنة، كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع وعرف فقه أصحاب الرأي، ثم خرج مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة، فلما حجّ رجع أخوه بأمه، وتخلف هو في طلب الحديث.

شيوخه:

لقد أخذ البخاري عن شيوخ كثيرين. وقال رحمه الله: " كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس منهم إلا صاحب حديث. وقد ذكرهم من ترجم للبخاري. فمنهم من صنفهم على حروف المعجم كالمزي في تهذيب الكمال وحاول استقصاءهم، وذكرهم الذهبي في السير على البلدان، وذكرهم أيضاً على الطبقات، وقد تبعه الحافظ ابن حجر في ذكرهم على الطبقات.

تلامذته:

روى عنه خلق كثير منهم: أبو عيسى الترمذي، وأبو حاتم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وصالح بن محمد جزرة، .. وروى عنه الإمام مسلم في غير " صحيحه"

منزلته العلمية:

اشتهر البخاري في عصره بالحفظ والعلم والذكاء، وقد وقعت له حوادث كثيرة تدل على حفظه منها امتحانه يوم دخل بغداد وهي قصة مشهورة.

وكان - رحمه الله - واسع العلم غزير الاطلاع، وقال: " لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب أو السنة. فقيل له: يمكن معرفة ذلك كله قال: نعم."

ثناء الأئمة عليه:

أثنى عليه أئمة الإسلام، وحفاظ الحديث ثناءً عاطراً واعترفوا بعلمه وفضله وخاصة في الرجال وعلل الحديث، قال الإمام البخاري رحمه الله: ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث، فقلت: لا أعرفه فسروا بذلك، وصاروا إلى عمرو فأخبروه، فقال: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث.

وكان إسحاق بن راهوية يقول: اكتبوا عن هذا الشاب - يعني البخاري - فلو كان في زمن الحسن لاحتاج الناس إليه لمعرفته بالحديث وفقهه.

وقال الإمام أحمد: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت محمود بن النضر أبا سهل الشافعي يقول: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها كلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه على أنفسهم

وقد قال له الإمام مسلم عندما سأله عن حديث كفارة المجلس: دعني حتى أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في عله..

وقال أبو عيسى الترمذي: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل

عبادته وورعه وصلاحه:

وكما جمع الإمام البخاري بين الفقه والحديث فقد جمع الله له بين العلم والعبادة. فقد كان كثير التلاوة والصلاة، وخاصة في رمضان فهو يختم القرآن في النهار كل يوم ختمة، ويقوم بعد التراويح كل ثلاث ليال بختمة كما كان - رحمه الله - ورعاً في منطقته وكلامه فقال رحمه الله: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً قال الذهبي معلقاً على كلامه هذا: قلت: صدق رحمه الله، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا. وقل أن يقول: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت فلان في حديثه نظر، فهو متهم وإه. وكان مستجاب الدعاء، فلما وقعت له محنته قال بعد أن فرغ من ورده: " اللهم إنه قد ضاقت علي الأرض بما رحبت فاقبضني إليك " فما تم شهر حتى مات. حكاها ابن عدي.

بعض مؤلفاته:

الجامع الصحيح، الأدب المفرد، التاريخ الكبير، التاريخ الأوسط، التاريخ الصغير، خلق أفعال العباد، الرد على الجهمية، المسند الكبير، الأشربة، الهبة، أسامي الصحابة الوجدان، العلل، الكني، الفوائد، قضايا الصحابة والتابعين وأقوالهم، رفع اليدين في الصلاة، القراءة خلف الإمام، بر الوالدين، الضعفاء. وغيرها كثير.

وفاته:

لما منع البخاري من الجلوس للتعليم خرج إلى " خرتنك " وهي قرية على فرسخين من سمرقند، كان له بها أقرباء فبقي فيها أياماً قليلة، ثم توفي وكان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ستة وخمسين ومائتين، وعاش اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً وكانت حياته كلها حافلة بالعلم معمورة بالعبادة، فجزاه الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء

رجح الحافظ ابن حجر في هدي الساري أن اسمه "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه."

ويقال له الجامع الصحيح.

ويقال اختصاراً: صحيح البخاري وهو المشهور بين الناس

قيل إن سبب ذلك هو :

- 1 - رغبته في تمييز الحديث الصحيح وتمييزه عن الضعيف
- 2 - تلبية لرغبة شيخه إسحاق بن راهويه؛ حيث قال: لو جمعتم كتاباً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال البخاري: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح.
- 3 - وقال البخاري: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأني بين يديه وببيدي مروحة أذب عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: أنت تذب عنه الكذب.

موضوع الكتاب: أصل موضوعه جمع أحاديث صحيحة مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مستفاد من تسميته

إياه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.

ثم رأى البخاري أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام؛ فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة.

قال الشيخ محيي الدين : ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله فيه: فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك وقد يذكر المتن بغير إسناد وقد يورده معلقاً وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترحم لها..

❖ **منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:** قسم الإمام البخاري صحيحه إلى سبعة وتسعين كتاباً، وقسم كل كتاب

منها إلى عدد من الأبواب، وجعل لهذه الأبواب عناوين تدل على ما فيها من أحاديث، عرفت هذه العناوين

بالتراجم، وتتوعد هذه التراجم – بحسب ظهور دلالتها على أحاديث الباب وخفائها – إلى تراجم ظاهرة وتراجم خفية وتراجم مرسلّة

التراجم الظاهرة: هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، وقد تكون الترجمة بلفظ الحديث المترجم له أو بعضه أو بمعناه، مثال ذلك قول البخاري: "باب علامة الإيمان حب الأنصار"، ثم أخرج حديث أنس – رضي الله عنه – مرفوعاً: "آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بُغض الأنصار".

التراجم الخفية: هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالاً لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ومثال ذلك قول البخاري: "باب جهر الإمام بالتأمين"، ثم ذكر حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – مرفوعاً: "إذا آمن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه". فهذه ترجمة خاصة بجهر الإمام في التأمين، مع أنه ليس في الحديث ذكر صريح للجهر، بيد أن الحديث محتمل لذلك، فجاءت الترجمة لتعين هذا الاحتمال.

التراجم المرسلّة:

هي التي يقول الإمام البخاري فيها "باب"، من غير أن يذكر عنواناً لهذا الباب، وهذه التراجم قليلة إذا ما قيست بالظاهرة والخفية، وقد تكون الترجمة المرسلّة بمنزلة الفصل مما قبلها مع تعلقه به، أو تكون متعلقة بالكتاب وليست بمنزلة الفصل.

❖ منهجه في ترتيب الأبواب والأحاديث:

- **الترتيب على الأبواب:** بنى الإمام البخاري كتابه على تراجم الفقه، حيث يخرج الحديث من الباب لينتزع منه الدلالة على ما ترجمه به، ويكتفي بحديث أو حديثين، وأحياناً يستدل للمسألة بعدد من الأحاديث على طريقة استخراج الفقه منها، لا أنه يقصد الفوائد الحديثية

ترتيب الأحاديث في الباب: لم يكن للإمام البخاري منهج مطرد في ترتيب أحاديث الباب الواحد، بل كان ترتيب أحاديث الباب يخضع في كل مرة للغرض الذي من أجله ساق تلك الأحاديث، فقد يورد الحديث لتسمية راوٍ، أو للتنبيه على زيادة في الرواية، أو لأجل تصريح راوٍ بالسماع من راوٍ آخر، أو لبيان نسخ حكم، أو غير ذلك من الفوائد، ويمكن القول إنه يقدم الإسناد العالي أولاً ثم يتبعه النازل، ولكن هذا لم يكن مطرداً، بل كان أغلبياً.

عدد أحاديث الكتاب وكتبه وأبوابه:

قال ابن حجر: جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون حديثاً قال صديق حسن خان: والخالص من ذلك بلا تكرير: ألفا حديث وست مئة وحديثان، وإذا ضم إليه المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر منه وهي: مئة وتسعة وخمسون حديثاً، صار مجموع الخالص ألفي حديث وسبع مئة وإحدى وستين حديثاً.

وعدد كتبه: مئة وستون،

وعدد أبوابه: ثلاثة آلاف وأربع مئة وخمسون باباً، مع اختلاف قليل في نسخ الأصول،

وعدد مشايخه الذين خرج عنهم فيه: مائتان وتسعة وثمانون..

ووقع له اثنان وعشرون حديثاً ثلاثيات الإسناد

انتقائه لكتابه وعنايته به: قال أبو جعفر العجلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث. قال العجلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة (هدي الساري)

وقال أبو أحمد بن عدي: سمعت الحسن بن الحسين البزاز، سمعت إبراهيم بن معقل، سمعت البخاري يقول: ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح، وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب.

وقال البخاري: أخرجت هذا الكتاب من زهاء ست مئة ألف حديث.

وقال أيضاً: صنفت "الصحيح" في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى

المحاضرة السابعة

تكملة منهج الإمام البخاري في صحيحه

قيمة الكتاب العلمية وثناء العلماء عليه: قال الإمام النسائي: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري. وقال النووي في شرح صحيح مسلم (14/1): اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتيان والحدق والغوص على أسرار الحديث.

شرط البخاري في الصحيح:

قال ابن طاهر: اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سير كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجلٍ منهم. وقال الحازمي ما حاصله: شرط البخاري أن يخرج ما اتصل بإسناده بالثقات المتقنين المُلَازِمِينَ لمن أخذوا عنه مُلازمة طويَلة، وأنه قد يُخرج أحياناً عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتيان والملازمة لمن رَووا عنه، فلم يلزموه إلا ملازمة يسيرة ولم يشترط البخاري ذكر كل حديث صحيح عنده في صحيحه، بل صرح بخلاف ذلك، وقد سأله تلميذه الترمذي عن عدة أحاديث لم يروها في صحيحه فصحبها.

شروطه في الأسانيد:

الصحة: أن تتوفر في كل حديث يخرج في صحيحه شروط الحديث الصحيح المعروفة، وهي ثقة الرواة، والاتصال فيما بينهم، وخلو الحديث من الشذوذ والعلل.

الرجال (الرواة): أن يجمع الراوي بين الحفظ والإتيان، وبين طول الملازمة للراوي المُكثِر، حتى يُخرج له في الأصول، وأما إذا لم يُلازم الراوي المُكثِر إلا مدة يسيرة فإنه يُخرج له في المتابعات والشواهد.

اتصال السند المعنعن: أن يثبت اتصال الراوي بمن روى عنه بالنعنة بالنص، دون الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فقط.

منهجه في المعلقات والمراسيل:

الأصل أنه لم يُخرج في صحيحه إلا ما اتصل سنده، ولكنه في التراجم (عناوين الأبواب) والمتابعات أورد بعض الأسانيد غير المتصلة (المعلقة والمرسلة) لأغراض علمية ثانوية.

المعلقات: الحديث المعلق هو الذي سقط من مبتدأ سنده (من جهة المصنف) رَوِيَ أو أكثر على التوالي، ولو إلى آخر الإسناد.

الأحاديث المرفوعة التي ذكرها الإمام البخاري معلقة لها حالتان:

أولها: بعض المعلقات أوردتها موصولة في موضع آخر من صحيحه، وسبب تعليقه أنه لا يكرر شيئاً إلا لفائدة، فإذا كان المتن يشتمل على أحكام متعددة فإنه يكرّره بحسبها، أو يقطعه في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها من الجملة الأخرى، ومع ذلك فلا يكرر الإسناد، بل يغير بين رجاله، فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل على أحكام واحتاج إلى تكريرها، فإنه قد يختصر المتن أو الإسناد خشية التطويل. وهذا أحد أسباب التعليق

ثانيها: وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقاً، فإنه على صورتين: إما أن يورده بصيغة الجزم، وإما أن يورده بصيغة التمرريض؛ فالصيغة الأولى يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فمنه ما يلتحق بشرطه، ومنه ما لا يلتحق، أما ما يلتحق؛ فالسبب في كونه لم يوصل إسناده إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فاستغنى عن إيراد هذا مستوفى السياق ولم يهمله بل أورده بصيغة التعليق طلباً للاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعاً أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرة، فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل، .
وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحاً على شرط غيره وقد يكون حسناً صالحاً للحجة وقد يكون ضعيفاً لا من جهة قدح في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في إسناده

الصيغة الثانية: وهي صيغة التمرريض لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح.. فأما ما هو صحيح فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيره جداً، ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى. وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه ومنه ما هو حسن ومنه ما هو ضعيف فرد إلا أن العمل على موافقته ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له... فهذا حكم المرفوعات.

وأما الموقوفات فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبراً؛ إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عن قائله. وإنما يورد ما يورد من الموقوفات؛ من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات، على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة...

خلاصة ماسبق:

نفهم من خلال هذا أن إطلاق القول بأن المجزوم به عند البخاري صحيح وغير المجزوم به ما يورده بصيغة التمرريض ضعيف لا ينبغي إلا بهذا التفصيل.

المراسيل:

الحديث المرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد يكون سقط منه صحابي أو صحابي وتابعي، أو ربما أكثر من ذلك، وبالتالي فهو من أنواع المنقطع، ولما كان اتصال السند شرط من شروط صحبه، فإن الأحاديث المرسلة ليست على شرطه ولم يخرجها للاحتجاج بها، ولذا فهي مروية في المتابعات والشواهد.
والفائدة من إيراده للمراسيل: أنه يريد الإشارة إلى الخلاف في الحديث، وأنه صحيح لا يضره الخلاف، حيث يُخرج الحديث على الوجهين: الإرسال والوصل، أو الوقف والرفع، فيُخرجه أولاً من طريق صحيح متصل، ثم يذكر المرسل في المتابعات والشواهد والمعلقات، وبذلك يكون المرسل مقوياً للمتصل بعد أن ثبتت صحة الوصل والرفع

شرطه في المتون: قصد البخاري في صحيحه جمع المتون المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بشرط أن تكون خالية من الشذوذ والعلة الفادحة .
وما ذكر من المتون الموقوفة أو المقطوعة فهي في التراجم ، أو بالتبع لمناسبة تقتضيها.

منهجه في الآثار الموقوفة:

يورد الإمام البخاري الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات، على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب، في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، ويجزم بما صح عنده من الآثار الموقوفة، ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع، إلا حيث يكون منجبراً، إما بمجيئه من وجه آخر أو بشهرته عن قائله.

منهجه في تكرار الحديث: كرر الإمام البخاري كثيراً من الأحاديث في عدة مواضع، ويستدل في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج بحسن استنباطه وغازرة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلماً يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإن كان قد وقع له شيء من ذلك فهو قليل جداً، وإنما يورده من طريق أخرى لمعانٍ وفوائد، نذكر منها:

- 1 - أن يخرج الحديث عن حدّ الغرابة: حيث يذكر الحديث عن صحابي، ثم يورده عن صحابي آخر، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة، وهلمّ جرا.
- 2 - إزالة الشبهة عن الناقلين: حيث يروي بعض الرواة الأحاديث تامة، ويرويها بعضهم مختصرة، فيوردها كما جاءت تامة ومختصرة ليزيل الشبهة عن ناقلها
- 3 - اختلاف عبارات الرواة: فقد يحدث الراوي بحديث فيه كلمة تحتل معنى، ويحدث به آخر فيعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتل معنى آخر، فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه، ويُفرد لكل لفظة باباً مفرداً.

تعارض الوصل والإرسال أو الوقف والرفع:

إذا رجح عنده الوصل فإنه يورد الوصل والإرسال، منبهاً أن الإرسال لا تأثير له عنده في الوصل، وكذا إذا رجح عنده الرفع فإنه يورد الموقوف منبهاً أنه لا تأثير له عنده على الرفع

منهجه في تقطيع الأحاديث:

يقطع البخاري الحديث في كثير من الأحيان في مواضع كثيرة، ربما تربو على عشرين موضعاً، والسبب أن هذا الحديث يمكن أن يستخدمه في الباب الفلاني من الكتاب الفلاني، وفي الباب الفلاني من الكتاب الفلاني، وفي الباب الفلاني من الكتاب الفلاني، وهلمّ جرا، ينتزع منه انتزاعاً فقهية دقيقة ربما كانت ظاهرة كما أشرت، وربما كمانت خفية تحتاج إلى من يبرزها من الشراح والعلماء الذين غاصوا في أعماق فقه البخاري رحمه الله تعالى.

منهجه في ذكر الفوائد والتعليق على بعض الروايات: عتب الإمام البخاري بفوائد ولطائف للتوضيح أو التنبيه ونحو ذلك، وينتظم تحت ذلك ما يلي:

- 1 - **غريب الحديث:** عني الإمام البخاري بشرح شيء من غريب الحديث، وتفسير ما يتعلق بحديث الباب من غريب القرآن، قال بعد حديث (العنزة)، "العنزة: عصاً عليه رُج"، وقال: "القصة البيضاء: تريد بذلك الطهر من الحيضة"
- 2 - **ذكر الناسخ والمنسوخ:** كان الإمام البخاري يصرح أحياناً بأن الحديث منسوخ، أو بأنه الآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يكتفي أحياناً أخرى بتأخير الناسخ
- 3 - **ذكر مختلف الحديث:** كان الإمام البخاري يبين مختلف الحديث، ويحل بعض ما أشكل منه، قال في الباب الذي أخرج فيه حديث أبي بكر رضي الله عنه مرفوعاً: "شهران لا ينقصان: شهرها عيد، رمضان وذو الحجة" قال أبو عبد الله: "قال إسحاق: وإن كان ناقصاً فهو تمام، وقال محمد - يعني البخاري نفسه -: لا يجتمعان كلاهما ناقص"
- 4 - **يحرص على نقل الأحداث عن شهد الحديث،** فكثيراً ما يختار الرواية من طريق الصحابي المشارك بالحادثة، ويقدمها على غيرها، ومن الأمثلة على هذا ما رواه في غزوة العُسَيْرَةِ أو العُسَيْرَةِ، عن زيد بن أرقم، قيل له: كم غزا النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة قال: تسع عشرة. قيل: كم غزوت أنت معه؟ قال: سبع عشرة... ففي هذا الحديث اعتمد الإمام البخاري على رواية زيد بن أرقم، وهو من شاهد واشترك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبع عشرة غزوة من الغزوات التي غزاها نبي الله صلى الله عليه وسلم، وعددها تسع عشرة حسب روايته

الانتقادات على البخاري والرد عليها:

تكلم الحافظ بن حجر في هدي الساري عن الانتقادات الموجهة إلى الصحيحين في الفصل الثامن من كتاب هدي الساري، وأورد الأحاديث المنتقدة في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد،

وإيراده حديثاً حديثاً على سياق الكتاب وناقشها مناقشة تفصيلية تدفع تلك الانتقادات ، وليس المقام مقام ذكرها وتفصيل القول فيها .

هناك جواب على سبيل الإجمال: أن نقول لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل، فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة. **وهناك أجوبة تفصيلية على كل رواية منقذة**، فصل الحافظ ابن حجر فيها القول في هدي الساري، وهي مقدمة فتح الباري.

الكتب التي اعتنت بصحيح البخاري:

المؤلفات في رجال البخاري:

الكتب التي ترجمت لرجال البخاري في صحيحه كثيرة؛ منها ما ألف في الجمع بين رجال الكتب الستة، كالمعجم المشتمل لابن عساكر والكمال لعبد الغني المقدسي وتهذيب الكمال للمزي وتهذيب التهذيب لابن حجر وغيرها، ومنها ما ترجم لرجال البخاري ومسلم فقط؛ كرجال البخاري ومسلم للدارقطني والجمع بين رجال الصحيحين لأبي نصر الكلاباذي والجمع بين رجال الصحيحين لمحمد بن طاهر المقدسي، ومنها ما ترجم لرجال البخاري على سبيل الانفراد ، مثل الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه، لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي .

شروح صحيح البخاري:

- شرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي، في كتابه "فتح الباري"
- الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) في كتابه " فتح الباري " وهو أجل شروح البخاري
- بدر الدين العيني (ت 855هـ) في كتابه " عمدة القاري."
- أحمد بن محمد القسطلاني (ت 923هـ) في كتابه " إرشاد الساري."
- وقد ذكر فؤاد سزكين في كتابه " تاريخ التراث العربي " (56) شرحاً للجامع الصحيح، بعضها مخطوط وبعضها قد طبع عدة مرات كالكتب السابقة.

المستخرجات:

- مستخرج أبي بكر الإسماعيلي.
- مستخرج أبي نعيم الأصبهاني.
- الأطراف
- أطراف الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي.
- أطراف الصحيحين لأبي نعيم الأصبهاني.

المحاضرة الثامنة

منهج صحيح الإمام مسلم

ترجمة الإمام مسلم:

نسبه ومولده:

هو الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري. وقد اختلف في نسبه إلى القبيلة؛ هل هو قشيري من أنفسهم أو مولى، فرجح الأول ابن الصلاح والنووي، ومال الذهبي إلى الثاني.

ولد سنة 206 هـ كما رجحه كثير من العلماء، وقيل سنة 204 هـ، والله أعلم.

طلبه للعلم وشيوخه وتلامذته: اتجه الإمام مسلم إلى طلب العلم في صغره فسمع الحديث وتلقى العلم عن شيوخ بلده ثم

ارتحل وطوّف في البلدان؛ قال الذهبي في تذكرة الحفاظ: وأول سماعه سنة ثمانى عشرة ومائتين.

قال ابن خلكان: أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين، رحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر، وسمع يحيى بن

يحيى النيسابوري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعبد الله بن مسلمة القعنبي وغيرهم، وقدم بغداد غير مرة فروى عنه أهلها، وآخر قدومه إليها في سنة تسع وخمسين ومائتين

استفاد الإمام مسلم من الإمام البخاري كثيرا، لا سيما في علم العلل

وقد تتلمذ على الإمام مسلم عدد كبير من الأئمة الأعلام منهم: الترمذي وابن خزيمة وأبو عوانة، وأبو الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري، ونصر بن أحمد الحافظ، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وغيرهم

ثناء العلماء عليه:

كان الإمام مسلم من كبار أئمة أهل السنة والجماعة أهل الحديث؛ فقد ذكر الإمام أبو عثمان الصابوني في كتابه "عقيدة السلف أصحاب الحديث" علامات أهل السنة ومن بينها حبهم لأئمة السنة وعلماؤها، فذكر أسماء بعض العلماء الذين يعد حبهم من علامات أهل السنة، وذكر منهم الإمام مسلما.

لقد فاضت ألسنة العلماء بعبارات التقدير والثناء على الإمام مسلم ومن ذلك:

قال إسحاق بن منصور فقال لن نعم الخير ما أبقاك الله للمسلمين..

وقال أحمد بن سلمة رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما .

قال فيه شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء: كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم ما علمته إلا خيرا وكان بزازا وكان أبوه الحجاج من المشيخة.

وقال ابن الأخرم: إنما أخرجت مدينتنا هذه من رجال الحديث ثلاثة محمد بن يحيى وإبراهيم بن أبي طالب ومسلم. وقال

ابن عقدة: قلما يقع الغلط لمسلم في الرجال لأنه كتب الحديث على وجهه.

وقال أبو بكر الجارودي: حدثنا مسلم بن الحجاج وكان من أوعية العلم

وقد ذكره الذهبي في الطبقة الخامسة ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.

بعض مؤلفاته:

للإمام مسلم من التصنيف غير الجامع كتاب الانتفاع بجلود السباع والطبقات مختصر والكنى كذلك ومسند حديث مالك وقيل إنه صنف مسندا كبيرا على الصحابة لم يتم

وله أيضا: التمييز (وقد طبع ما وجد منه)، وله المنفردات والوحدان (وهو مطبوع)، وأوهام المحدثين، وأولاد

الصحابة، وأوهام الشاميين، وغيره.

وفاته /

وقال ابن خلكان في وفيات الأعيان (194/5): وتوفي مسلم عشية يوم الأحد ودفن بنصر أباذ ظاهر نيسابور يوم الاثنين لخمس، وقيل لست، بقين من شهر رجب الفرد سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور، وعمره خمس وخمسون سنة.

قال أحمد بن سلمة عقد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة فذكر له حديث لم يعرفه فانصرف إلى منزله وأوقد السراج وقال لمن في الدار لا يدخل أحد منكم هذا البيت فقيل له أهديت لنا سلة فيها تمر، فقال قدموها إلي فقدموها إليه فكان يطلب الحديث ويأخذ ثمرة تمر فيمضغها فأصبح وقد فني التمر ووجد الحديث.

اسم الكتاب /

ذكر له عدة تسميات:

- 1 - المسند الصحيح، سماه به صاحبه، كما في تاريخ بغداد والسير
- 2 - وقد يقال اختصارا: المسند، جاء ذلك في بعض الروايات عن الإمام مسلم، فإنه لما عرض كتابه الصحيح على أبي زرعة الرازي قال: (عرض كتاب المسند على أبي زرعة ...)
- 3 - ويقال له صحيح مسلم (وهو المشهور)، وهو موافق للواقع، فإنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة
- 4 - المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان هذا والله أعلم إنما هو وصف للكتاب لا اسم له.
- 5 - ويقال له الجامع كما في تهذيب التهذيب ترجمة الإمام مسلم

سبب تاليفه:

نص الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة الصحيح على أن سبب تأليفه له هو تلبية طلب وإجابة سؤال حيث قال: (أما بعد: فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنن الدين وأحكامه وما كان منها في الثواب والعقاب والترغيب والترهيب وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت وتداولها أهل العلم فأردت - أرشدك الله - أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألنتي أن أخصها لك في الصحيح بلا تكرار يكثر ... ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه ...

وقد ذكر الخطيب البغدادي في تاريخه أن مسلما جمع الصحيح لأبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري تلميذه وصاحبه، فقال في ترجمة أحمد في الموضوع السابق: (ثم جمع له مسلم الصحيح في كتابه). فبين الخطيب بهذا ما أبهه الإمام مسلم في مقدمته.

قيمة الكتاب العلمية، وثناء العلماء عليه:

قال ابن الشرقى: سمعت مسلما يقول ما وضعت شيئا في كتابي هذا المسند إلا بحجة وما أسقطت منه شيئا إلا بحجة. وقد جاء عنه رحمه الله أنه قال: (عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكلما أشار أن له علة تركته، وكلمة قال أنه صحيح وليس له علة خرجته.) وقال أيضا: (إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه.) وقال الذهبي في السير في معرض كلامه عن صحيح الإمام مسلم: (وهو كتاب نفيس كامل في معناه فلما رآه الحفاظ أعجبوا به)

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: قلت: حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله، بحيث أن بعض الناس كان يفضل على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماما ممن صنف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهاب

عدد أحاديثه:

ذكر النووي في التقريب أن عدد أحاديث صحيح الإمام مسلم أربعة آلاف حديث دون المكرر، ونقل عن أحمد بن سلمة رفيق مسلم، أنها تبلغ بالمكرر اثني عشر ألف حديث. وقد فسّر الذهبي المكرر في قول أحمد بن سلمة هذا في

السير (566/12) بقوله: (يعني بالمكرر بحيث أنه إذا قال: حدثنا قتيبة وأخبرنا ابن رمح يعدان حديثين اتفق لفظهما أو اختلف في كلمة)

أما على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي فهي بدون المكرر تبلغ 3033 حديثاً .

- انتقى الإمام مسلم رحمه الله أحاديث صحيحة من بين ألوف الأحاديث، فقد جاء عنه أنه قال كما في السير: (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة)

- وقد مكث رحمه الله في تأليفه قرابة خمس عشرة سنة أو تزيد كما في السير ومقدمة شرح النووي على مسلم .

شرطه في الصحيح:

- قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص72): شرط مسلم في صحيحه: أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ، ومن العلة، وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر.

- وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي: وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه

مذهبه في عدم اشتراط اللقي في السند المعنعن:

نقل مسلم في مقدمة صحيحه الإجماع على أن الإسناد المعنعن السالم صاحبه من وصمة التدليس؛ له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن والمعنعن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما، أي إذا أمكن اللقاء فحسب، فقال رحمه الله:

(وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً: أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً وجائز ممكن له لقاءه والسماع منه، لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئاً...)

وقد سار الإمام مسلم على هذا المنهج في كتابه، مثال ذلك: أنه أخرج حديث عبد الله بن يزيد عن حذيفة رضي الله عنه قال: أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هو كائنٌ إلى أن تقوم الساعة... " الحديث، وقد قال في مقدمة صحيحه: (ولا حفظنا في شيء من الروايات أن عبد الله بن يزيد شافه حذيفة وأبا مسعود بحديث قط، ولا وجدنا ذكر رؤيته إياها في رواية بعينها..)

هل استوعب مسلم بن الحجاج كل الصحيح ؟

لم يقصد مسلم جمع كل الأحاديث الصحيحة ولا ادعى ذلك، بل نجده يسئل أحياناً عن بعض الأحاديث فيصححها ، وقال: ليس كل شيء عندي صحيح أودعته هاهنا ، إنما أودعت هاهنا ما أجمعوا عليه .

معالم من منهج الإمام مسلم في صحيحه :

بدأ الإمام مسلم الكتاب بمقدمة، بين فيها سبب تأليفه الصحيح كما سبق، ثم ذكر مجموع ما أسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه ثلاثة أقسام، ثم ذكر باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذب، ثم باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أبواب ختمها بباب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن.

شرط الإمام مسلم في هذه المقدمة ليس هو شرطه في صحيحه.

قال ابن القيم في معرض رده على مخالف له: " وأما قولكم إن مسلماً روى لسفيان بن حسين في صحيحه فليس كما ذكرتم وإنما روى له في مقدمة كتابه، ومسلم لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة، فلها شأن ولسائر كتبه شأن آخر ولا يشك أهل الحديث في ذلك"

ومما يدل على صحة التفريق في الشرط بين الصحيح والمقدمة أن أصحاب كتب التراجم يرمزون للراوي عند مسلم في الصحيح بحرف (م) ويرمزون له في المقدمة بـ (مق) كما في تهذيب التهذيب وغيره

- رتب كتابه على الكتب والأبواب، وقسمه إلى (54) كتابا، وقسم كل كتاب منها إلى عدد من الأبواب، لكنه لم يجعل لهذه الأبواب عناوين تدل عليها، لكنه رتبها ترتيبا محكما سهّل على من جاء بعده وضع عناوين لها.

وقد علّق الإمام النووي على ذلك فقال: "وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيّد وبعضها ليس بجيّد، إمّا لقصور في عبارة الترجمة، وإمّا لركاكة لفظها، وإمّا لغير ذلك، وأنا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليقُ بها في موطنها." وترتيب النووي هو الذي اشتهر وعوّل عليه الأئمة.

- لم يوجّه الإمام مسلم عنايته إلى ذكر الفوائد ونحوها، بل اقتصر على ذكر الأحاديث دون التعرض لغريبها أو مختلفها.
- وأما الناسخ والمنسوخ فإنه كان يكتفي بتقديم المنسوخ وتأخير الناسخ، دون أن يصرّح بالنسخ تصرّحا.

قسم الإمام مسلم رحمه الله مجموع ما أسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ثلاثة أقسام:

- 1 - روايات الحفاظ المتقين وقد التزم بتخريج رواياتهم
- 2 - من ليس موصوفا بالحفظ والإتقان ممن يشملهم اسم الستر والصدق. فهؤلاء يتبع رواياتهم أهل القسم الأول.
- 3- المتهمون بوضع الحديث ومن الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، فهؤلاء يمسك عن حديثهم

وقد اختلف العلماء في مراد مسلم بهذا التقسيم على قولين:

الأول: قال الإمامان الحافظان أبو عبد الله الحاكم وصاحبه أبو بكر البيهقي: إن المنية قد اخترمت مسلما قبل إخراج القسم الثاني وأنه إنما ذكر القسم الأول.

الثاني: رد القاضي عياض هذا القول وقال: " إنه قد ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين وأتى بأسانيد الثانية منها على طريق الاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئا، وذكر أقواما تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون، ممن ضعف أو اتهم ببدعة، وخرج أحاديثهم، وكذلك فعل البخاري. فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر ورتّب وبيّنه في تقسيمه وطرح الرابعة كما نص عليه ... ثم قال: ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث الحفاظ ثم الذين يلونهم والثالثة هي التي طرحها ".

المحاضرة التاسعة

تكلمة منهج الإمام مسلم في صحيحه

❖ تتمة منهج الإمام مسلم في صحيحه

- -اعتناؤه بالتمييز بين حدثنا وأخبرنا، وتقييد ذلك على مشايخه، كما في قوله: حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد، قال عبد: أخبرنا وقال ابن رافع: حدثنا عبد الرزاق. وكان مذهبه الفرق بينهما، وأن حدثنا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، وأخبرنا لما قرئ على الشيخ، ومذهبه وموافقيه صار هو الغالب على أهل الحديث، قال الحاكم في المعرفة: (الذي أختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري: أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد: "حدثني فلان"، وما يأخذه عن المحدث لفظاً مع غيره: "حدثنا فلان"، وما قرأ على المحدث بنفسه: "أخبرني فلان"، وما قرئ على المحدث وهو حاضر: "أخبرنا فلان")
- اعتناؤه بضبط ألفاظ الأحاديث عند اختلاف الرواة، وكما إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث، أو صفة الراوي أو نسبه، أو نحو ذلك، فإنه يبينه وربما كان بعضها لا يتغير معنى، وربما كان في بعضه اختلاف في المعنى، كقوله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد بن الأشج، كلاهما عن أبي خالد، قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأعمش.. وساق الحديث. قال ابن الصلاح: فإعادته ثانياً ذكر أحدهما خاصة إشعار منه بأن اللفظ المذكور له.
- تحريه فيما يرويه من الصحائف المشتملة على أحاديث تروى بإسناد واحد؛ كصحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة فإنه يقول فيها مثلاً: حدثنا محمد بن رافع قال: ثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن همام بن منبه قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر أحاديث منها: وقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذا.
- قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم: "فكثيره رحمه الله وإيانا في كل حديث منها لقوله: هذا ما حدثنا أبو هريرة وقوله: فذكر أحاديث منها كذا وكذا يفعله المتحرّي الورع"
- تحريه في بيان المهمل كوله حدثنا عبد الله بن سلمة حدثنا سليمان يعني بلال فلا يستجز رحمه الله أن يقول سليمان بن بلال لكونه لم يقع في روايته منسوبا .
- تحاشيه التكرار إلا إذا كان هناك حاجة ماسة إليه إنه قد يلجأ إلى ذلك، كما قال في المقدمة: "على غير تكرار إلى أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلته تكون هناك لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره.."
- --تلخيصه الطرق وتحول الأسانيد، مع إيجاز العبارة وكمال حسنها.
- - حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه وكمال معرفته لجوامع الخطاب ودقائق العلم، وأصول القواعد وخفيات علم الأسانيد ومراتب الرواة، قال المعلمي في الأنوار الكاشفة: "عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها، يقدم الأصح فالأصح"

- التزامه شرح العلل في بعض الأخبار التي يوردها في مواطنها. قال رحمه الله في المقدمة: " قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم ووفق لها، وسنزيد إن شاء الله شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح".
- قال القاضي عياض: "وكذلك علل الأحاديث التي ذكر ووعده أن يأتي بها قد جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد، كالإرسال والزيادة والنقص وذكر تصاحيف المصحفين
- أعلى ما عنده رحمه الله من الأسانيد يكون بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة رواة، وليس عنده ولا عند أبي داود والنسائي ثلاثيات، كما هو الحال عند البخاري، فعنده أحاديث ثلاثية كثيرة، وعند الترمذي حديث واحد، وعند ابن ماجه خمسة أحاديث إلا أنها ضعيفة.

منزلته من الكتب الستة، والمفاضلة بينه وبين صحيح البخاري:

صحيح مسلم عند جمهور العلماء في المرتبة الثانية بعد صحيح الإمام البخاري. وقدمه بعض المغاربة على صحيح البخاري وهناك قول ثالث باستواء الصحيحين وأنها كفرسي رهان.

ومن فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فحجته في ذلك:

- 1 - أن صحيح مسلم ليس فيه بعد مقدمته إلا الحديث الصحيح مسروداً، غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري.
- 2 - أن الإمام مسلم يجمع طرق الحديث في مكان واحد، بخلاف البخاري فإنه يفرقها في أماكن متعددة
- اعتناؤه بترتيب إيراد الطرق، فإنه يورد الطريق الأصح، ويقدم الطرق التي فيها إجمال ثم يتبعها بالطرق المبينة لها، ويقدم الطريق المنسوخة ثم يأتي بعد ذلك بالطريق الناسخ وهكذا.
- 4 - أنه اقتصر على المرفوع دون الموقوف والمقطوع، وما ورد منها فهو قليل جداً، ثم إن معظمها أوردها في مقدمة صحيحه، لا في أصله، وقد أخرج جميعها تبعاً لا مقصوداً، وغالب ما أورده من الموقوف يتعلق بمسائل رواية الحديث، وجل ما أورده خارج المقدمة يتعلق بمناسبات ورود أحاديث مرفوعة، وقد جمع الحافظ ابن حجر موقوفات مسلم في جزء صغير سماه: "الموقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف".
- 5 - أنه اقتصر على المتصل دون المعلق فليس فيه إلا (14) حديثاً معلقاً على أعلى عدد ذكر وإلا فهي (12)، منها ستة وصلها في صحيحه، والباقي وجد موصولاً عند غيره إلا حديثاً واحداً فقط.

أدلة تفضيله على صحيح مسلم:

قال ابن حجر: ونقل كلام الأئمة في تفضيل كتاب البخاري يكثر، ويكفي من ذلك اتفاقهم على أنه كان أعلم بالفن من مسلم، وأن مسلماً كان يتعلم منه ويشهد له بالتقدم والتفرد بمعرفة ذلك في عصره. فهذا من حيث الجملة وأما من حيث التفصيل فيترجح كتاب البخاري على كتاب مسلم، فإن الإسناد الصحيح مداره على اتصاله، وعدالة الرواة.... وكتاب البخاري أعدل رواية وأشد اتصالاً من كتاب مسلم، والدليل على ذلك من أوجه:

- 1 أحدها: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم: أربعمئة وخمسة وثلاثون رجلاً المتكلم فيهم بالضعف منهم: نحو من ثمانين رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري: ستمائة وعشرون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم: مائة وستون رجلاً، على الضعف من كتاب البخاري، ولا شك أن التخريج عن من لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عن من تكلم فيه، ولو كان ذلك غير سديد.
- 2- الوجه الثاني: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكن يكثر من تخريج أحاديثهم وليس لواحد منهم نسخة كثيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا نسخة عكرمة عن ابن عباس. بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ التي رواها عن تكلم فيه؛ كأبي الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه عن أبي هريرة، وحماد بن سلمة عن ثابت... ونحوهم

3- الوجه الثالث: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم، فميّز جيدها من رديّها بخلاف مسلم، فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه، من المتقدمين، وقد أخرج أكثر نسخهم كما قدمنا ذكره، ولا شك أن المرء أشدّ معرفةً بحديث شيوخه وبصحيح حديثهم من ضعيفه ممن تقدم عن عصرهم.

4- الوجه الرابع: أن أكثر هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم من المتقدمين يخرج البخاري أحاديثهم غالباً في الاستشهاد والمتابعات والتعليقات بخلاف مسلم، فإنه يخرج لهم الكثير في الأصول والاحتجاج ولا يعرج البخاري في الغالب على من أخرج لهم مسلم في المتابعات؛ فأكثر من يخرج لهم البخاري في المتابعات يحتج بهم مسلم وأكثر من يخرج لهم مسلم في المتابعات لا يعرج عليهم البخاري، فهذا وجه من وجوه الترجيح ظاهر.

والأوجه الأربعة المتقدمة كلها تتعلق بعدالة الرواة، وبقي ما يتعلق بالاتصال:

5- الوجه الخامس: وهو أن مسلماً كان مذهبه، بل نقل الإجماع في أول صحيحه: أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن والمعنعن عنه وإن لم يثبت اجتماعهما. والبخاري لا يحمل على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة.

6 - يتعلق بعدم العلة: فإن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث. اختص البخاري منها بأقل من ثمانين وباقى ذلك يختص بمسلم، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر، والله أعلم.

النقد الموجه إليه مع الرد عليه..

قال ابن الصلاح: (عاب عاتبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين في الطبقة الثانية، الذين ليسوا من شرط الصحيح، والجواب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها:

1- أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال إن الجرح مقدم على التعديل... لأن الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب فإنه لا يعمل به، ويحتمل أيضاً أن يكون ذلك فيما بين فيه الجرح السبب واستبان مسلم بطلانه
قال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم بن الحجاج قد أكثر الرواية في كتابك الصحيح عن أحمد بن عبد الرحمن الوهبي وحاله قد ظهر فقال: إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر .

2- أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن بذلك.

وقد نص هو على ذلك عندما عاب عليه أبو زرعة روايته عن مثل أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصري وغيرهم فأجاب: " إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فاقصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات " أهـ مختصراً .

3- أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه؛ باختلاط حدث عليه غير قاذح فيما رواه من قبل في زمان سداه واستقامته. كما في أحمد بن عبد الرحمن الوهبي ابن أخي عبد الله بن وهب.

4- أن يكون ذلك في الشواهد والمتابعات لا في الأصول.

الكتب التي اعتنت بصحيح الإمام مسلم:

الكتب التي ترجمت لرجالها:

الكتب التي ترجمت لرجال مسلم في صحيحه كثيرة؛ منها ما ألف في الجمع بين رجال الكتب الستة، كالمعجم المشتمل لابن عساكر والكمال لعبد الغني المقدسي وتهذيب الكمال للمزي ولواحقه، ومنها ما ترجم لرجال البخاري ومسلم فقط؛ كرجال البخاري ومسلم للدارقطني والجمع بين رجال الصحيحين لأبي نصر الكلاباذي والجمع بين رجال الصحيحين لمحمد بن طاهر المقدسي، ومنها ما ترجم لرجال مسلم على سبيل الأفراد، مثل: رجال صحيح مسلم لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه، وتسمية رجال مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري للذهبي.

مختصراته: لصحيح الإمام مسلم مختصرات كثيرة منها:

- 1- مختصر مسلم لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت.
- 2- المختصر الجامع المعلم بمقاصد جامع مسلم، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت656هـ).

المستخرجات على صحيح الإمام مسلم:

- 1- المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم لأبي بكر محمد بن محمد بن رجاء الإسفراييني (ت286هـ).
- 2- المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت316هـ).

شروحه:

لقد اعتنى الأئمة بصحيح الإمام مسلم عناية فائقة، فمنهم من شرح غريبه ومنهم من شرحه كاملاً ومنهم من اعتنى برجاله فمن تلك الشروح:

- 1- المفهم في شرح غريب مسلم لعبد الغفار ابن إسماعيل الفارسي (ت526هـ).
- 2- المعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي المازري (ت536هـ).
- 3- إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ).
- 4- المفهم في شرح مختصر مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت656هـ).
- 5- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت676هـ).

المحاضرة العاشرة

منهج الإمام أبي داود في سننه

ترجمة الإمام أبي داود:

❖ نسبه ومولده:

هو الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني .

والسجستاني نسبة إلى بلد سجستان، وهي بكسر السين وفتحها، والكسر أشهر، والجيم مكسورة فيهما، وهي الآن القسم الجنوبي من أفغانستان .

ولد سنة اثنتين ومئتين، ورحل، وجمع، وصنف، وبرع في هذا الشأن.

قال أبو عبيد الأجرى: سمعته يقول: ولدت سنة اثنتين، وصليت على عفان سنة عشرين، ودخلت البصرة وهم يقولون: أمس مات عثمان بن الهيثم المؤذن، فسمعت من أبي عمر الضرير مجلساً واحداً.

طلبه للعلم: حرص الإمام أبو داود على طلب العلم والرحلة في سبيل تحصيله في سن مبكر من حياته، فقد رحل إلى بغداد سنة 220هـ، وكان عمره آنذاك ثمانية عشر عاماً، ورحل إلى الشام سنة 222هـ، لذا فإنه حظي بعلو الإسناد؛ فهو يفوق الإمام مسلم في علو الإسناد، بل إنه يشارك البخاري في جماعة من شيوخه لم يشاركه في الرواية عنهم غيره.

■ شيوخه:

تلقى العلم عن كثير من العلماء منهم: أحمد بن حنبل، وقد لازمه ملازمة شديدة؛ حتى إنه يعد من كبار أصحاب الإمام أحمد، وسمع من علي بن المديني، ويحيى بن معين ومحمد بن بشار، وسمع بمكة من القعني، وسليمان بن حرب، وسمع من: مسلم بن إبراهيم، وعبد الله بن رجاء، وأبي الوليد الطيالسي، وموسى بن إسماعيل، وطبقتهم بالبصرة...

■ تلامذته والرواة عنه:

حدث عنه: أبو عيسى الترمذي في " جامعہ "، والنسائي، فيما قيل، وإبراهيم بن حمدان العاقولي، وأبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن الأشثاني البغدادي، نزيل الرحبة، راوي " السنن " عنه، وابنه أبو بكر بن أبي داود، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وعبد الرحمن بن خالد الرامهرمي،.. وأبو بشر الدولابي الحافظ، وأبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي راوي " السنن "، وابن داسة وغيرهم كثير.

■ ثناء العلماء عليه:

- قال أبو بكر الخلال: أبو داود الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصره بمواضعه أحد في زمانه، رجل ورع مقدم، سمع منه أحمد بن حنبل حديثاً واحداً، كان أبو داود يذكره...
- وقال أحمد بن محمد بن ياسين: كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه وعلله وسنده، في أعلى درجة النسك والعفاف، والصلاح والورع، من فرسان الحديث..

■ قال أبو حاتم بن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وحفظا، ونسكا وورعا وإتقانا جمع وصنف وذب عن السنن.

وفياتـه: / توفي أبو داود رحمه الله يوم الجمعة 15 وقيل 16 شوال من سنة 275 هـ بالبصرة، ودفن إلى جانب قبر سفيان الثوري بعد أن قدم خدمات جليلة لدينه وأمه وللثقافة الإسلامية.

كتابة / 1 - المراسيل:

2 - مسائل الإمام أحمد:

وهي مرتبة على أبواب الفقه، يذكر فيها أبو داود السؤال الموجّه لأحمد وجوابه عليها، وهو كتاب جليل من الناحية الفقهية ينقل لنا بدقة وأمانة آراء الإمام أحمد بن حنبل، وطبع في القاهرة بتحقيق السيد رشيد رضا، وأعيد تصويره في بيروت مؤخراً.

3 - رسالته في وصف كتاب ((السنن)).

4 - إجاباته عن سؤالات أبي عبيد محمد بن علي بن عثمان الأجري.

5 - دلائل النبوة.

أسم الكتاب:

اسم الكتاب على ما سماه به مؤلفه في رسالته إلى أهل مكة: السنن. ولا تعرف له تسمية أخرى .

وكتب السنن اصطلاح يطلق على الكتاب الذي تتوافر فيه الأمور الآتية:

1 - أن تكتفي بذكر الأحاديث المرفوعة دون غيرها.

2 - أن تكون هذه الأحاديث متعلقة بالأحكام.

3 - أن ترتب الأحاديث على أبواب الفقه.

عدد أحاديث الكتاب:

قال أبو بكر بن داسة: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس مئة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني كتاب " السنن " - جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمان مئة حديث ، ذكرت الصحيح، وما يشبهه ويقاربه.

وقال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمان مئة حديث، ونحو ست مئة حديث من المراسيل.

موضوع الكتاب:

أراد رحمه الله لهذا الكتاب أن يكون جامعا لأحاديث الأحكام، فقد قال في رسالته إلى أهل مكة: ولم أصنف في " كتاب السنن" إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها .

أقسام الكتاب وتبويبه: خلا الكتاب من المقدمة، لكن أبا داود كتب رسالة في وصف سننه وهي أحسن ما تكون توضيحاً لعمله وعرضاً لخطته ووضعاً

ينقسم كتاب ((السنن)) إلى كتب بلغت 36 كتاباً ، وكل كتاب ينقسم إلى أبواب، باستثناء ثلاثة كتب لم نجد فيها أبواباً هي: كتاب اللقطة - وكتاب الحروف والقراءات - وكتاب المهدي.

ومجموع عدد أبواب كتاب ((السنن)) حسب إحصاء الأستاذ محمد محيي الدين عبدالحميد هو 1889 باباً. لا يستوي عدد أبواب الكتب، فبينما نجد كتاباً يشتمل على أكثر من مائة باب ككتاب الصلاة - الذي يشتمل على ثلاثمائة باب وسبعة وستين باباً - نجد كتاباً لا تتجاوز أبوابه الثلاثة ككتاب الحمام الذي اشتمل على ثلاثة أبواب فقط.

وليست الأبواب متساوية في حجمها وإن كان يغلب على معظمها القصر، فقلما نجد باباً يجاوز الصفحة بل أكثر الأبواب قصيرة قصراً واضحاً، وربما لا يكون في الباب إلا أثر، كباب إخفاء التشهد .

أشهر رواة السنن عن أبي داود: لسنن أبي داود عدد من الروايات ، وأشهرها رواية ابن داسة، ورواية اللؤلؤي.

ورواية اللؤلؤي هي المقدمة عند علماء المشرق، وسبب ذلك أن اللؤلؤي أطال ملازمة أبي داود، وكان هو الذي يقرأ السنن حينما يعرض أبو داود كتابه السنن على طلبة العلم إلى أن توفي أبو داود.

أما رواية ابن داسة فإنها مشتهرة في بلاد المغرب أكثر من شهرتها في بلاد المشرق، وسبب تقديمهم لها أنها أكثر أحاديثاً من رواية اللؤلؤي فهي أكمل من رواية اللؤلؤي - حسب رأيهم - ، لكن في الحقيقة أن الزيادات التي في رواية ابن داسة حذفها أبو داود في آخر حياته لشيء كان يريد في إسنادها، ذكر ذلك أبو عمر الهاشمي الراوي للسنن عن اللؤلؤي، والله أعلم.

قيمة الكتاب العلمية وثناء العلماء عليه:

قال أبو بكر محمد بن إسحاق الصاغاني، وإبراهيم الحربي: لما صنف أبو داود كتاب " السنن " ألين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود عليه السلام الحديث.

قال الخطيب أبو بكر: يقال: إنه صنف كتابه " السنن " قديماً، وعرضه على أحمد بن حنبل، فاستجاده، واستحسنه. وقال السخاوي في ختمه على أبي داود بعد أن تحدث عن منهجه: ولذلك كله صار الكتاب حكماً بين أهل الإسلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون وبحكمه يرضى المحققون. بل كان جماعة من فقهاء المذاهب يحفظونه ويعتمدون مُحصّله ومضمونه..

شرطه / قال الإمام أبو داود في رسالته لأهل مكة: .. فإنكم سألتكم أن أذكر لكم الأحاديث التي في " كتاب السنن "، أهي أصح ما عرفت في الباب؟ ووقفت على جميع ما ذكرت. فاعلموا أنه كذلك كله، إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين، فأحدهما أقدمُ إسناداً، والآخر صاحبه أقومُ في الحفظ، فربما كتبت ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث... وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى.. فإذا لم يكن مسندٌ ضد المراسيل، ولم يوجد المسند، فالمرسل يُحتجُّ به وليس هو مثل المتصل في القوة. وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديثٌ منكرٌ بينت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره... وقد ألفته نسفاً على ما وقع عندي، فإن دُكر لك عن النبي صلى الله عليه وسلم سنةٌ ليس مما خرجته، فاعلم أنه حديثٌ واه، إلا أن يكون في كتابي من طريقٍ آخر، فإنني لم أخرج الطرق، لأنه يكثر على المتعلم... وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهنٌ شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض...

قال صديق حسن خان في الحطة بعد نقله كلام أبي داود: واشتمل هذا الكلام على خمسة أنواع:

الأول: الصحيح، ويجوز أن يريد به الصحيح لذاته.

والثاني: شبهه، ويمكن أن يريد به الصحيح لغيره.

والثالث: ما يقاربه، ويحتمل أن يريد به الحسن لذاته.

والرابع: الذي فيه وهنٌ شديد.

وقوله: «ما لا» يفهم منه الذي فيه وهنٌ ليس بشديد فهو قسم خامس.

فإن لم يعتضد كان صالحاً للاعتبار فقط، وإن اعتضد صار حسناً لغيره، أي للهينة المجموعة للاحتجاج وكان قسماً سادساً.

ما سكت عنه أبو داود:

اختلف العلماء فيما سكت عنه أبو داود، وفي قصده بقوله «صالح» هل يعني صالح للاحتجاج أو صالح للاعتبار؟ هناك طائفة من العلماء يرون أنه صالح للاحتجاج، ولذلك فإنهم يوردون حديثاً سكت عنه أبو داود في سننه يقولون: هذا حديث أقل أحواله أنه حسن، لأن أبا داود سكت عنه، ونحو ذلك من العبارات. وهناك طائفة يرون أن ما سكت عنه فهو صالح للاعتبار.

وقد بين ابن حجر أن ما سكت عنه أبو داود على أقسام:

1- منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.

2- ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

3- ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد. (الحسن لغيره)

4- ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً.

وكل هذه الأقسام عنده - يعني أبا داود - تصلح للاحتجاج بها. كما نقل ابن منده عنه أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره وأنه أقوى عنده من رأي الرجال.

تنبيه: الأحاديث التي سكت عنها أبو داود وفيها ضعف شديد قليلة جداً.

تنبيه آخر: قال السخاوي في بذل المجهود بعد أن ذكر روايات السنن والاختلاف بينها: وحينئذ فينبغي التوقف في نسبة السكوت إليه إلا بعد الوقوف على جميعها، كما أنه لا ينسب للترمذي القول بالتحسين أو التصحيح أو نحو ذلك، إلا بعد مراجعة عدة أصول لاختلاف النسخ في ذلك.

منهجية /

يمكن أن يلخص منهجه في النقاط التالية:

- 1- يخرج أصح ما عرف.
- 2- يخرج الإسناد العالي وإن كان ضعيفاً، ويترك الأصح لنزوله.
- 3- لم يورد في الباب إلا حديثاً أو حديثين، طلباً للاختصار وقرب المنفعة.
- 4- لا يعيد الحديث إلا إذا كان فيه زيادة كلمة أو نحوها.
- 5- قد يختصر الحديث الطويل، لأنه لو كتبه بطوله قد لا يعلم من سمعه المراد منه، ولا يفهم موضع الفقه منه.
- 6- إذا لم يجد حديثاً مسنداً متصلاً في الباب فإنه يحتج بالمرسل (قال: وليس هو مثل المتصل في القوة)
- 7- لا يخرج عن المتروك (المجمع على تركه).
- 8- يبين الحديث المنكر ويورده إذا لم يجد في الباب غيره.
- 9- ألفه على نسق واحد حسب ما اقتضاه نظره.
- 10- ما كان في كتابه من حديث فيه وهنٌ شديد فقد بينه.
- 11- ما سكت عنه فهو صالح، وبعضه أصح من بعض.
- 12- أشبه صنيعه صنيع الإمام مسلم في الحرص على تمييز ألفاظ الشيوخ في الصيغ والأنساب، فضلاً عن ألفاظ المتون التي هي المقصود الأهم.
- 13- شابه البخاري في إيضاح بعض غريب الألفاظ، كقوله: سمعت أحمد بن شيبويه، يقول: قال النضر بن شميل: إنما يسمى الإهاب ما لم يدبغ، فإذا دبغ يقال: شئٌ أو قربة. (رقم 4128)،
- 14- قد يذكر أقوال السلف في المسألة وينسبها إلى أصحابها، كقوله في المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها: وهو قول الحسن وسعيد بن المسيب و عطاء ومكحول وإبراهيم وسالم والقاسم. (رقم 281)
- 15- يسمي الرواة المشهورين بالكنى، ويكني المشهورين بأسمائهم، ويعين المهمل والمبهم مثاله: قوله في أبي الحسن - شيخ لشعبة - : هو مهاجر (رقم 401)
- 16- وربما يورد الحديث معلقاً، كقوله: قال عمر رضي الله عنه: "حصير البيت خيرٌ من امرأةٍ لا تلد" (رقم 3922).
- 17- يبين علة الحديث إن وجدت، وينبه على الانقطاع ونحوه، مثاله: قال في كتاب الزكاة: حدثنا أيوب بن محمد الرقي ثنا محمد بن عبيد ثنا إدريس بن يزيد الأودي عن عمرو بن مرة الجملي عن أبي البختري الطائي عن أبي سعيد الخدري يرفعه إلى قال: " ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة " والوسق ستون مختوماً، قال أبو داود: أبو البختري لم يسمع من أبي سعيد. وكذا ما قاله عقب (حديث 1604): قال أبو داود: وسعيد لم يسمع من عتاب شيئاً.
- 18- ينبه أحياناً على المحفوظ والشاذ، مثاله: ما قاله عقب (حديث 1616): حديث أبي سعيد الخدري قال: كنا نخرج إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حر أو مملوك صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب... الحديث. قال أبو داود رواه ابن عليّة وعبد بن سليمان وغيرهما عن ابن إسحاق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن حزام عن عياض عن أبي سعيد بمعناه وذكر رجل واحد فيه عن ابن عليّة " أو صاعاً من حنطة " وليس بمحفوظ .

الكتب التي اعتنت بسنن أبي داود:

- من أهم الشروح المطبوعة :
 - 1- معالم السنن لأبي سليمان حمد الخطابي.
 - 2- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي.
 - 3- بذل المجهود في حل أبي داود، لخليل أحمد السهارنفوري.
- خرج أحاديثه تخريجاً موسعاً الشيخ الألباني في كتابه "صحيح سنن أبي داود وضعيف سنن أبي داود" - لكنه لم يكمله -
وحكم على أحاديثه أحكاماً مختصرة في كتابيه المختصرين: "صحيح سنن أبي داود" و"ضعيف سنن أبي داود"

المحاضرة الحادي عشر

منهج الإمام الترمذي في السنن

ترجمة الإمام الترمذي:

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك السُّلَمي، الترمذي ، البوغي .
فالسُّلَمي: نسبة إلى قبيلة سُليم.
والترمذي: نسبة إلى مدينة "ترمذ"، مدينة مشهورة من أمهات المدن، رابطة على نهر جِيحون من جانبه الشرقي
وأما البُوغي بضم الباء الموحدة، وسكون الواو، وفي آخرها غين معجمة : نسبة إلى بُوغ، وهي قرية من قرى
ترمذ، لأن الترمذي كان من هذه القرية، أو سكن هذه القرية .
ولم تكن أصول الترمذي من ترمذ، وإنما قدم إليها جُدّه من مرو، قال الحافظ يوسف بن أحمد البغدادي: قال أبو عيسى -
رحمه الله -: كان جدّي مروزيّاً، انتقل من مرو أيام الليث بن سيار.

لم تُعرف سنة مولد الترمذي تحديداً، وإنما ذكر أهل العلم مولده على التقريب.

فقال الحافظ الذهبي: وُلِدَ في حدود سنة عشر ومائتين.

وقال في موضع آخر: وُلِدَ سنة بضع ومائتين.

وقيل إنه ولد رحمه الله سنة 209هـ.

وذكرَ في بعض مصادر ترجمة الترمذي أنه وُلِدَ أكمه ، إلا أن الناظر في ترجمته يقف على أكثر من نص عن أهل العلم،
تدل على أنه أضر في كبره، في آخر عمره، بعد طلبه للعلم:

قال عمر بن علك : مات محمد بن إسماعيل (يعني البخاري) ولم يُخَلَّفْ بخراسان مثل أبي عيسى الترمذي في

العلم، والزهد، والورع، بكى حتى عمي

وقال الحافظ الذهبي: اختلف فيه؛ فقيل: ولد أعمى. والصحيح: أنه أضر في كبره، بعد رحلته، وكتابه العلم.

وقال الترمذي: كنت في طريق مكة، وكنت قد كتبت جزئين من أحاديث شيخ، فمر بنا ذلك الشيخ، فسألت عنه، فقالوا:

فلان. فذهبت إليه، وأنا أظن أن الجزأين معي، وحملت معي في مَحْمَلِي جزئين، كنت ظننت أنهما الجزءان اللذان له،
فلما ظفرتُ به وسألته، أجابني إلى ذلك، أخذتُ الجزئين فإذا هما بياض، فتحيرتُ! فجعل الشيخ يقرأ عليّ من حفظه، ثم
نظر إليّ فرأى البياض في يدي، فقال: أما تستحي مني؟! قلت: لا وقصصتُ عليه القصة، وقلت: أحفظه كلّه، فقال اقرأ،
فقرأت جميع ما قرأ عليّ على الولاة، فلم يُصدّقني، وقال: استظهرتَ قبل أن تجيئني، فقلتُ حدّثني بغيره، فقرأ عليّ
أربعين حديثاً من غرائب حديثه، ثم قال: هات، فقرأت عليه من أوله إلى آخره كما قرأ، فما أخطأت في حرف، فقال لي:
ما رأيت مثلك!

طلبه للعلم وشيوخه وتلامذته:

بدأ رحمه الله طلب العلم في سن مبكرة؛ فمن أقدم شيوخه: أبو جعفر محمد بن جعفر السَّمْناني (توفي قبل 220هـ)
فيكون عمر الترمذي آنذاك أقل من عشر سنين، ثم إنه بعد أن تلقى العلم عن أهل بلده رحل وطوّف في البلاد.
قال الذهبي في السير: " ارتحل فسمع بخراسان والعراق والحرمين، ولم يرحل إلى مصر والشام"

من أشهر الشيوخ الذين تلقى الترمذي عنهم وسمع الحديث قتيبة بن سعيد الثقفي البغلاني (ت240هـ) وهو أحد
شيوخ أصحاب الكتب الستة، ومحمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) وهو من أهم شيوخه ، وإسحاق بن راهويه
(238هـ)

وقد تلقى العلم عن الإمام الترمذي خلق كثير.

منزلته عند العلماء:

✓ قال الترمذي قال لي محمد بن إسماعيل: ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي.

✓ قال المزي: "أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين"
 ✓ وقال الذهبي في السير: الحافظ العلم الإمام البارع، وقال أيضا: جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه.
 ✓ وقال ابن كثير: هو أحد أئمة هذا الشأن في زمانه وله المصنفات المشهورة..
وأما عن وصف ابن حزم له بأنه مجهول، فقد رد الأئمة عليه وخطؤوه في ذلك،
 ✓ قال الذهبي في ميزان الاعتدال: "ثقة مُجمعٌ عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه .. فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع، ولا العلل اللذين له"
 وذكر في السير في ترجمة ابن حزم أن جامع الترمذي وسنن ابن ماجه لم يدخل الأندلس إلا بعد موته.
 وكذا ردّ عليه ابن كثير في البداية والنهاية، وكذا ردّ عليه ابن حجر صفاته:

- كان عالماً عاملاً ورعاً زاهداً، قال الحافظ عمر بن أحمد بن علكّ المروزي: مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والزهد؛ بكى حتى عمي.
 - وكان من أبرز صفاته التي عُرف بها: قوة الحفظ، فقد كان حافظاً بارعاً.
 - يُقال: أنه وُلد أعمى والصواب أنه أُضرَّ في آخر عمره، ذكره الذهبي وابن كثير.
- بعض مؤلفاته:**

- ١ - الجامع، وهو أشهر مؤلفاته.
- ٢ - العلل الصغير، وقد اختلف فيه هل هو من كتب الجامع أو هو كتاب مستقل، والأشهر أنه من الجامع، وأنه كتبه كالخاتمة لكتاب الجامع.
- ٣ - كتاب العلل الكبير
- ٤ - الشمائل المحمدية.
- ٥ - تسمية أصحاب رسول الله
- ٦ - كتاب الزهد.
- ٧ - كتاب الأسماء والكنى.
- ٨ - كتاب التفسير.
- 9- كتاب التاريخ.

وفاته:

بعد عمر ناهز فيه السبعين توفي الإمام أبو عيسى الترمذي، بترمذ ليلة الاثنين، لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب، سنة تسع وسبعين ومائتين. وقيل : مات بعد الثمانين ومائتين.

منزلته عند العلماء:

قال الترمذي قال لي محمد بن إسماعيل : ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي.

قال المزي: "أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين"

وقال الذهبي في السير: الحافظ العلم الإمام البارع، وقال أيضا: جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه.

وقال ابن كثير: هو أحد أئمة هذا الشأن في زمانه وله المصنفات المشهورة..
 وقد وصفه ابن حزم له بأنه مجهول، فرد الأئمة عليه وخطؤوه في ذلك، قال الذهبي في ميزان الاعتدال: "ثقة مُجمعٌ عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه .. فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع، ولا العلل اللذين له"
 وذكر في السير في ترجمة ابن حزم أن جامع الترمذي وسنن ابن ماجه لم يدخل الأندلس إلا بعد موته.

بعض مؤلفاته:

- 1-الجامع، وهو أشهر مؤلفاته.
- 2- العلل الصغير، وقد اختلف فيه هل هو من كتب الجامع أو هو كتاب مستقل، والأشهر أنه من الجامع، وأنه كتبه كالخاتمة لكتاب الجامع.
- 3- كتاب العلل الكبير
- 4- الشمائل المحمدية.

وفاته:

بعد عمر ناهز فيه السبعين توفي الإمام أبو عيسى الترمذي، بترمز ليلة الاثنين، ثلاث عشرة ليلة مضت من رجب، سنة تسع وسبعين ومائتين. وقيل : مات بعد الثمانين ومائتين.

التعريف بالكتاب: اسمه:

" الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل. ويسمى : " السنن" وهي تسمية غير دقيقة؛ لأن جامع الترمذي يتضمن أبواباً كثيرة غير الأحكام، كالتفسير والعقائد والمناقب والفتن وغيرها.

وسماه الخطيب: "صحيح الترمذي"

وأطلق عليه الحاكم "الجامع الصحيح" وهو الاسم الموجود على طبعة الشيخ أحمد شاكر للترمذي، وهذا الاسم غير صحيح، لأن الكتاب فيه الصحيح والحسن والضعيف والمنكر والشديد الضعف بل والموضوع ومنهم من سماه "الجامع الكبير" كما ذكر الكتاني في "الرسالة المستطرفة

السبب الباعث على تأليف الكتاب:

قال الإمام الترمذي في العلل: وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب - أي الجامع- من قول الفقهاء وعلل الحديث، لأننا سئلنا عن هذا فلم نفعله زماناً، ثم فعلناه لما رجونا فيه منفعة الناس..

عدد أحاديث الكتاب:

وفقاً للإحصاء الذي قامت به اللجنة العالمية للكتب التسعة كان عدد أحاديث جامع الترمذي ما يلي:

عدد الأحاديث مع المكررات 3891 حديثاً ومن غير تكرار 3367.

عدد الأحاديث القدسية 55 حديثاً.

عدد الأحاديث المتواترة فيه 309 حديثاً.

عنده ثلاثي واحد: (حديث رقم 2260)

ثناء أهل العلم على هذا الكتاب:

قال الإمام الترمذي: صفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان، فرضوا به. ومن كان في بيته هذا الكتاب فكانما في بيته نبي يتكلم. (تذكرة الحفاظ/2/634)

قال الذهبي رحمه الله تعالى :- ((في "الجامع" علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كثره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل)).
وقد قال ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء. قلت: يعني في الحلال والحرام، أما في سوى ذلك، ففيه نظر وتفصيل)).

شروط الترمذي في جامعته /

١ - المعتمد عند الإمام الترمذي أن يخرج الأحاديث التي عمل بها العلماء، وقد عبّر عن ذلك بقوله: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين : حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر. وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه. وقد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب..

وليس معنى هذا أنه استقصى جميع الأحاديث المعمول بها، فهو لم يلتزم أن يذكر كل حديث معمول به؛ لأنه بنى كتابه على الاختصار، حيث قال: "وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من المنفعة"، ومع ذلك فقد أورد أحاديث معلولة من أجل أن يبين علتها ويكشف موجبات ردها، وأخرج أحاديث شديدة الضعف لأنها تتّم فهم الصحيح أو تتقوى بالصحيح.

قال ابن رجب: أحاديث الكتاب فيها الصحيح، والحسن الذي فيه بعض الضعف، والغريب، والغرائب عنده في بعضها مناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه غالباً ما يبين ذلك ولا يسكت عليه

٢ - الرجال (الرواة): لم يحتج الإمام الترمذي بأحاديث الراوي شديد الضعف، وإذا أورد له حديثاً فإنه يبيّنه بحسب اجتهاده .

وقال ابن رجب: وهو يخرج عن الثقة، ومن يهّم قليلاً، ومن يهّم كثيراً، ويخرج عن المتهم بالكذب. ثم قال: لكنني لم أجد حديثاً عن راوٍ منهم بالكذب متفق على اتهامه ليس له إلا طريقاً واحدة، من ذلك حديث كثير بن عبد الله المزني عن أبيه

عن جده: " الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً " كثير بن عبد الله الكثيرون على اتهامه بالكذب، لكن البخاري قواه، ثم إن الحديث له طرقاً كثيرة... فلم يتفرد به كثير.

منهج الترمذي في جامعه:

- قسم الترمذي جامعه إلى كتب وعددها (51) كتاباً، بدأها بكتاب الطهارة وختمها بكتاب المناقب، وألحق بالجامع كتاباً سماه "العلل الصغير" ثم قسم الكتاب إلى أبواب، جعل في كل باب أحاديث، يختلف عددها من باب لآخر، فإذا كانت في أبواب الطهارة فإنه يقتصر - في الغالب - على حديث أو اثنين أو ثلاثة، أما في الكتب المتأخرة فإنه يذكر تحت الباب أحاديث كثيرة.

- تجنّب الإمام الترمذي التكرار، فلم يتكرر عنده إلا القليل من الحديث، في مواضع قليلة، حتى لا يعرف الناظر فيه ذلك إلا بعد التأمل والبحث، ولكنه في تكراره قد يُراعي المغايرة بفائدة جديدة في متن الحديث أو إسناده، وقد لا يُراعي ذلك. صنّف الإمام أبو عيسى الترمذي كتابه "الجامع" ورتبه على الأبواب، وجعله جامعاً شتملاً على أحاديث الأحكام والعقائد، والأداب، والتفسير، والفضائل، والمناقب.

وجرت عاداته في كتابه أن يسير على المنهج الآتي:

- 1 - أنه يُعنون لكتب الجامع بقوله "أبواب الطهارة"، و "أبواب الصلاة" ونحو ذلك.
- 2 - ثم يترجم كل باب على حدة، بحسب معاني وأحكام الأحاديث التي يذكرها في الباب، وكثيراً ما يُعنون بنص حديث يورده في ذلك الباب.
- 3 - ويورد أحاديث الباب بأسانيد، مراعيّاً الاختصار في عدد الأحاديث التي يذكرها في الباب، فقد لا يكون في الباب إلا الحديث، أو الحديثان، فيكثر عنده لذلك التبويب، الذي يفيد في تجلية فقه الحديث.
- 4 - وبعد ذكره لحديث الباب، يُشير إلى ما ورد في الباب من أحاديث لها تعلق بترجمة الباب، سواء كانت شواهد للفظ الحديث، أو معناه، أو نحو ذلك.
- ثم يحكم على حديث الباب بما يراه لائقاً بحاله - من صحة، أو حسن، أو غرابة، أو بأحد الأحكام المركبة من هذه المصطلحات، أو بعضها.
- 6 - ويُبيّن الإمام الترمذي - عند حكمه على الحديث، في الغالب - جانب التفرد في رواية الحديث المذكور في الباب، ونوع تفرده، ومن تفرد به من الرواة.
- 7 - كما يعتني ببيان علل الأحاديث إن وُجدت فيها علة، فيفيض حيناً في بيان وجه التعليل، ويختصر أحياناً، مقتصرّاً على الإشارة إليها دون تفصيل.
- 8 - ويذكر بعد حكمه على الحديث مذاهب أهل العلم من الصحابة، والتابعين ومن بعدهم من الأئمة، وآرائهم في مسائل الباب - على وجه مختصر - جامعاً في ذلك بين الفقه والحديث، والرأي والأثر.
- 9- يعنى بتسمية المبهمين والمهملين.
- 10 - يذكر اختلاف الرواة في الأسانيد.
- 11 - يذكر اختلاف الرواة في الألفاظ، مثاله: حديث ابن عمر: "صلاة الجماعة تفضل عن صلاة الفذ بسبع وعشرين". وبقية الصحابة "خمس وعشرين".
- 12 - قد يشرح ما جاء في الحديث من غريب، مثال: حديث أبي هريرة (رقم 121): "فانخست" قال الترمذي: ومعنى قوله: فانخست يعني: تنحيت عنه.
- 13 - يسمي من ذكر بكنيته، مثل: أبو قلابة: عبد الله بن زيد الجرمي.
- 14 - - يذكر الترمذي من قول: "وفي الباب" ويذكر أسماء رواة من الصحابة لهم أحاديث تتعلق بموضوع الباب ،

- لا يريد بذلك ذكر ما يشهد للحديث من اللفظ أو المعنى، وإنما همه ذكر ما في الباب من أحاديث، فقد يكون الحديث الذي يذكره بعد قوله: وفي الباب معارضا لحديث الباب، مثال: حديث الوضوء من لحم الإبل (رقم 81)، قال: وفي الباب عن جابر: " كان آخر الأمر ترك الوضوء مما مست النار".

- ليس كل ما ذكره مسنداً يكون أصح مما قال فيه: وفي الباب مثال- في باب رؤية الهلال، ذكر حديث ابن عباس "صوموا لرؤيته...." ثم قال: وفي الباب عن أبي هريرة وابن عمر. وحديث أبي هريرة وابن عمر في الصحيحين، بخلاف حديث ابن عباس.

- 1- لم يرد المصنف بقوله: وفي الباب الاستيعاب، إنما أراد بذلك أنه يوجد أحاديث أخر.
- 2- قد يقول: (وفي الباب) ثم يذكر الصحابي نفسه، و يريد بهذا أن يشير إلى طرق حديث هذا الصحاب

- 3 - قد يقول في أحد حديثين: "وهذا أصح" أو " هذا أصح ما في الباب" ويريد بذلك تفضيل أحدهما على الآخر، وقد يكون الحديثان ضعيفين فالذي قال فيه: أصح أقل ضعفاً من الآخر.
- وقد يكونان صحيحين، وقد يكون أحدهما صحيح والآخر ضعيف.
- 1- لفظ "الكراهة": أراد بها مراد المتقدمين: وهو التحريم وهذا في الغالب.
- 2- المرسل: يريد بذلك: المنقطع.
- 3 - وبه قال أصحابنا: يريد أهل الحديث.

- أكثر الترمذي من استعمال لفظ الحسن: وتعريف الحسن عند الترمذي: (الذي ليس في إسناده متهم بالكذب، ويروى من غير وجه، ولم يكن شاذاً)، فالمراد به الحسن لغيره

- كثيراً ما يحكم الترمذي على الحديث بأنه حسن صحيح، ولم يبين مراده من ذلك ، وقد تعددت أقوال العلماء في المراد بهذا ، ولعل أرجح الأقوال ما قاله الحافظ ابن حجر : أنه إذا كان له إسناده واحد فيكون لتردد الترمذي فيه هل هو صحيح أو حسن، لاختلاف المجتهدين من المحدثين في حكمه، فهو حسن باعتبار قوم صحيح باعتبار آخرين، فكأنه قال: (حسن أو صحيح) ، وعلى هذا فما قيل فيه: (حسن صحيح) دون ما قيل فيه: (صحيح) لأن الجزم أقوى من التردد.
- أما إذا كان للحديث إسنادهان فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادهما أحدهما حسن والآخر صحيح، وعلى هذا فما قيل فيه: (حسن صحيح) فوق ما قيل فيه: (صحيح) ، إذا كان فرداً، لأن كثرة الطرق تقوي.

مميزات جامع الترمذي من مميزات الكتاب في الصناعة الحديثية :

- أ - حكمه على الأحاديث وعلى الرجال.
- ب - يبين الاختلاف في الألفاظ والأسانيد.
- ت - يشرح الكلمات الغريبة في الحديث: (ثم انخست) قال: تسللت خفية.
- ث - يبين أسماء الألقاب والكنى.
- ج - استعماله لصيغة التحويل كما هو الحال عند الإمام مسلم.
- ح - بيانه للعلل صراحة، فيورد الحديث ويورد كلام أهل العلم في إعلال ذلك الحديث، وربما أقرهم على إعلال ذلك الحديث، وربما دافع عن الحديث، ونفى تلك العلة وبين أنها علة غير مؤثرة.

- من مميزات الكتاب في الصناعة الفقهية :

- أ - أنه يذكر الأحاديث ويذكر فقهها وهل عليها العمل أم لا، ومن قال به.
- ب - يرجح ويدلل للاختلاف.
- ت - يذكر أقوال الأئمة في المسألة ويذكر الرأي الراجح، وربما قال: "وهذا الذي عليه العمل»، ويشير إلى الرأي المقابل للقول الراجح .

من أهم شروح جامع الترمذي :

- 1 - النفع الشذي لابن سيد الناس ولم يكمله ثم أكمله العراقي ثم ابنه.
- 2 - عارضة الأحوذى لابن العربي المالكي (شرح للمتن فقط).
- 3 - تحفة الأحوذى للمباركفوري. "جمع بين دراسة الأسانيد والمتون"

المحاضرة الثانية عشر

منهج الإمام النسائي في سننه

❖ ترجمة الإمام النسائي:

هو الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي. ولد - رحمه الله - في مدينة نسا في عام خمسة عشر ومائتين ، وقيل في عام أربعة عشر ومائتين للهجرة .

طلبه للعلم وشيوخه وتلامذته:

طلب العلم في صغره، فارتحل إلى قتيبة بن سعيد في سنة ثلاثين ومئتين، فأقام عنده ببغلان سنة، فأكثر عنه.

وسمع من إسحاق بن راهويه ، وأحمد بن منيع ، أبي داود ، والترمذي ، ومن أبي حاتم ، وأبي زرعة الرازيين ، وأمثال هؤلاء الشيوخ، ومعظمهم من شيوخ أصحاب الكتب الستة ، فهو شارك البخاري ومسلم في كثير من شيوخهم ؛ ولذلك ظفر بالأسانيد العالية . قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: سمع من خلائق لا يحصون.

تتلمذ على النسائي وأخذ عنه كبار الأئمة كابن حبان صاحب "الصحیح" ، والعقيلي صاحب "الضعفاء" ، وابن عدي صاحب "الكامل" ، والدولابي صاحب كتاب الأسماء والكنى " ، والطحاوي صاحب "شرح معاني الآثار" و "مشاكل الآثار" ، والطبراني ، الإمام المشهور - صاحب "المعجم الثلاثة" ، وابن السني صاحب "عمل اليوم والليلة" وهو أحد رواة السنن ، وغير هؤلاء كثير

بعض صفاته: قال الذهبي: وكان شيخنا مهيبا، مليح الوجه، ظاهر الدم، حسن الشبية.. وكان نضر الوجه مع كبر السن، يؤثر لباس البرود النوبية والخضر، ويكثر الاستمتاع، له أربع زوجات، فكان يقسم لهن... ومع ذلك فكان يصوم صوم داود ويتهدج

عقيدته: رمي بالتشيع والانحراف عن خصوم علي، بسبب تأليفه لكتاب خصائص علي رضي الله عنه، فمن أحسن ما يعتذر له به ما قاله هو لما سُئل عن ذلك:

قال محمد بن موسى المأموني صاحب النسائي : سمعت قوما ينكرون على أبي عبد الرحمن النسائي كتاب: " الخصائص " لعلي رضي الله عنه، وتركه تصنيف فضائل الشيخين، فذكرت له ذلك، فقال: دخلت دمشق والمنحرف بها عن علي كثير، فصنفت كتاب: " الخصائص "، رجوت أن يهديهم الله تعالى.

ثناء العلماء عليه:

قال ابن منده: الذين خرجوا الصحيح وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربع: البخاري ومسلم وبعدهما أبو داود والنسائي.

قال محمد بن المظفر الحافظ: سمعت مشايخنا بمصر يصفون اجتهاد النسائي في العبادة بالليل والنهار، وأنه خرج إلى الفداء مع أمير مصر، فوصف من شهامته وإقامته السنن المأثورة في فداء المسلمين، واحترازه عن مجالس السلطان الذي خرج معه، والانبساط في المأكل، وأنه لم يزل ذلك دأبه إلى أن استشهد بدمشق من جهة الخوارج.

قال الذهبي في السير: وكان من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف، جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور، ثم استوطن مصر، ورحل الحافظ إليه، ولم

يبق له نظير في هذا الشأن.. وقال أيضاً: ولم يكن أحد في رأس الثلاث مئة أحفظ من النسائي، هو أحق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة.

بعض مؤلفاته:

له مؤلفات كثيرة من أهمها "السنن الكبرى" و"السنن الصغرى (المجتبى)" و"مسند علي" وأما كتاب "خصائص علي" فهو داخل في "سننه الكبير" كما قال الذهبي، وكذلك كتاب "عمل يوم وليلة" وله كتاب "التفسير" و"الضعفاء" و"الكنى" وغيرها.

وفاته:

قال علي بن عمر كان أبو عبد الرحمن النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار وأعلمهم بالرجال فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه فخرج إلى الرملة، فسئل عن فضائل معاوية فأمسك عنه فضربوه في الجامع، فقال: أخرجوني إلى مكة فأخرجوه إلى مكة وهو عليل وتوفي بها مقتولا شهيدا قال الحاكم أبو عبد الله: ومع ما جمع أبو عبد الرحمن من الفضائل رزق الشهادة في آخر عمره.

قال أبو سعيد بن يونس في تاريخه كان النسائي إماما حافظا ثبتا خرج من مصر في شهر ذي القعدة سنة اثنتين وثلاث مائة وتوفي بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاث مائة، ولعل هذا الأرجح أنه توفي بفلسطين.

كتاب السنن:

اسم الكتاب:

- أطلق عليه اسم "الصحيح" كل من ابن منده وابن السكن وأبي علي النيسابوري والدارقطني وابن عدي والخطيب البغدادي، فلعل مقصودهم من هذه التسمية: تحريه وشدة شرطه إذا قورن بشرط غيره من أصحاب السنن.
- ويسمى "السنن الصغرى" تمييزاً له عن الكبرى.
- ويسمى "المجتبى" لأن النسائي اصطفاها وانتقاه من السنن الكبرى.
- ويسمى "المجتبى" - بالنون- من: جنى الثمرة واقتطفها وجرّها إليه، ويصح إطلاق هذا الاسم على السنن الصغرى لأنه اقتطفها من السنن الكبرى.

منهجه في ترتيب أحاديث سننه:

- رتب الإمام النسائي كتابه على أبواب الفقه، ولذا سُمّي بالسنن. وكان الغالب على تراجم أبواب السنن (التراجم الظاهرة)، ولما تجد فيها تراجم استنباطية أو مرسله
- الأحاديث التي أوردها النسائي في سننه كلها - تقريباً - مسندة ، أي مروية بالإسناد المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو من دونه من الصحابة ، ولا يورد النسائي شيئاً من الأحاديث المعلّقة كما حصل عند البخاري أو عند مسلم على قلته وندرته ، أو عند الترمذي أيضاً على قلته ، وإنما وجد الذي صورته صورة المعلق في موضعين اثنين علق فيهما النسائي حديثين .

هل السنن الصغرى (المجتبى) من تصنيف الإمام النسائي أو ابن السني؟

هناك رأيان في المسألة:

- 1- الرأي الأول: أنها تنسب إلى ابن السني، وقد قال بهذا القول: الذهبي وتبعه ابن ناصر الدين الدمشقي. قال الذهبي في تاريخ الإسلام: والذي وقع لنا من سننه هو الكتاب المجتبى من انتخاب أبي بكر بن السني
- 2- الرأي الثاني: أنها تنسب للإمام النسائي، وهو رأي أكثر العلماء، ومنهم ابن الأثير وابن كثير والعراقي والسخاوي، وغيرهم، ولعل هذا الرأي هو الراجح، ومن الأدلة عليه:
 - 1 - حكاية مفادها أن أمير الرملة لما اطلع على السنن الكبرى للنسائي سأله: هل كل ما في هذا الكتاب صحيح؟ قال: لا ، فقال: أخرج لي الصحيح منه، فانتقى هذا المجتبى (قلت: وهذه القصة ضعفها كثير من العلماء فإن الواقع يكذبها، فكم من حديث في السنن الصغرى أعله النسائي نفسه).
 - 2 - ما نقله ابن خبير في الفهرست(ص116): عن أبي علي الغساني(ت498هـ) قوله:(كتاب الإيمان والصلح ليسا من المصنف إنما هما من المجتبى له بالباء في السنن المسندة لأبي عبد الرحمن النسائي اختصره من كتابه الكبير (المصنف..)

- 3 - وجود نسخ خطية قديمة تفيد بأن السنن الصغرى من تأليف النسائي وأن ابن السني مجرد راوٍ لها عن النسائي.
- 4 - أن ابن الأثير عندما ضم المجتبى في جامع الأصول ساقه بإسناده إلى النسائي من طريق ابن السني، ففيه نص ظاهر أنها من تأليف النسائي، ولو كانت من تأليف ابن السني لنص عليه ابن الأثير ولاكتفى بالإسناد إلى ابن السني.
- 5 - أن ابن السني ذاته نص أنه سمع المجتبى من النسائي في مواضع من الكتاب.
- وقد قال ابن كثير في ترجمة النسائي من البداية والنهاية (123/11): "وقد جمع السنن الكبير، وانتخب ما هو أقل حجماً منه بمرات، وقد وقع لي سماعهما."

قيمة الكتاب العلمية وثناء العلماء عليه:

- قال الحاكم: كلام النسائي على فقه الحديث كثير، ومن نظر في سننه تحير في حسن كلامه.
- قال ابن رشيد: كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً وأحسنها ترصيفاً، وهو جامع بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل التي كأنها كهانة من المتكلم.
- قال السلفي: الكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب.

أقسام الأحاديث التي في السنن:

- قسم ابن طاهر المقدسي - رحمه الله - أحاديث سنن النسائي إلى ثلاثة أقسام .
- القسم الأول: أحاديث مخرجة في الصحيحين ، وأكثر الكتاب من هذا الباب .
- القسم الثاني: أحاديث صحيحة على شرط الشيخين .
- القسم الثالث: أحاديث أخرجها النسائي ، وأوضح علتها بطريقة يفهمها أهل الصنعة ؛ أي أنه قد يشير إلى علة الحديث إشارة واضحة ، وقد لا يشير إشارة واضحة ، ولكنها إشارة يفهمها أهل الصنعة، وذلك كأن يُورد الحديث مثلاً ، ثم يقول : ذكر اختلاف الناقلين لهذا الخبر عن فلان -الذي هو أحد الرواة الذين تدور عليهم أسانيد هذا الحديث - ، ثم يبدأ في بيان اختلاف في هذا الحديث بما يشير إلى أن هذا الحديث من الأحاديث المعلولة بسبب ذلك الاختلاف الوارد فيه .
- فبعض الناس قد لا يفهم صنيع النسائي هذا ، ولكنه يفهمه أهل الصنعة
- إذن سنن النسائي تعتبر من الكتب الحديثية التي تحتاج إلى النظر في أسانيد الأحاديث التي فيها - التي ليست في الصحيحين - فيمكن أن يكون الحديث صحيحاً ، ويمكن أن يكون غير صحيح ، ويمكن أن يكون هذا الذي ليس بصحيح قد تكلم عنه السنائي نفسه وأعله وبين ضعفه ، ويمكن ألا يكون السنائي قد بين ضعفه .

منهج النسائي في الرجال:

- قد صرح رحمه الله أنه لا يترك حديث الراوي حتى يجمع الأئمة على تركه ، ولعل مقصده - رحمه الله - في إجماع الأئمة هو إجماع أئمة طبقة معينة .
- كان يحرص كل الحرص في الباب الواحد على إخراج الحديث الصحيح إذا وجده ، فإن لم يجد أخرج بعض الأحاديث الضعيفة التي يرى أن رواها المضعفين ممن لم يجمع الأئمة على ضعفهم وترك

- ربما وجد النسائي في الباب حديثاً صحيحاً ، وأخرج معه بعض الأحاديث الضعيفة، والسبب في ذلك كون ذلك الحديث الضعيف تضمن زيادة لم ترد في الحديث الصحيح .ومثاله ما رواه من طريق سعيد بن سلمة ، عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أنه قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا قال : اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، والعجز والكسل ، والبخل والجبن ، وضلع الدين وغلبة الرجال" .

قال النسائي لما أخرج هذا الحديث : "سعيد بن سلمة شيخ ضعيف" ، وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث" . فهذا الحديث جاءت فيه زيادة لم تكن موجودة في الأحاديث التي أخرجها هو من غير طريق سعيد بن سلمة .

عنايته بالمتن والناحية الفقهية:

- رتب الأحاديث ترتيباً فقهياً مصاحباً للتبويب والترجمة على تلك الأحاديث بما تضمنته تلك الأحاديث من معان فقهية .
- تكراره للحديث ، فإنه يكرر الحديث كثيراً ، حتى قيل : إنه أكثر الكتب تكراراً للأحاديث ، من الأمثلة على ذلك حديث

: "إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى" ، نجد النسائي - رحمه الله - كرر هذا الحديث ست عشر مرة ، وهذا مقدار كثير بلا شك .

- ينقل عن الفقهاء آراءهم ، ولكن على قلة ، ومن أمثلة ذلك : نقل عن مسروق - رحمه الله - فتوى له في الهدية والرشوة

- في أحيان كثيرة يقتصر على موضع الشاهد من الحديث ، ويختصر المتن حينما لا يهمله بقيته في ذلك الموضع .
- أحياناً يورد كلاماً من عنده يدل على فقه الحديث، وقد يكون هذا الكلام طويلاً ، قد يصل نحو الصفحتين .
- يفسر الغريب أحياناً: -كقوله في حديث الأعرابي الذي بال: " لا تزرموه" يعني: " لا تقطعوا عليه" ومرة: " لا تقطعوه" .

- يورد أحياناً بعض الأحاديث المتعارضة في الباب الواحد إذا صحت عنده، وكأنه يشير إلى جواز العمل بهذا وذلك، كما في أحاديث الجهر والإسرار بالبسمة، فإنه أورد أحاديث الجهر والإسرار بها، وكذلك فعل في الإسفار والتغليس لصلاة الفجر

عنايته بالناحية الحديثية في كتابه السنن :

- يُعني بعلل الأحاديث ، فيورد الحديث من طرق متعددة على اختلاف الناقلين لهذا الحديث ، لكنه في البداية يورد الحديث من طريق ، ثم يبوب بعد ذلك باباً ، فيقول : "باب بيان اختلاف الناقلين للحديث عن فلان " فالكتاب بهذا يعد من كتب العلل .

- يعني بنقد الرجال، وهو في الغالب لا يسكت عن الضعيف، بل يبينه، ومثال ذلك: قوله في عمرو: ليس بالقوي في الحديث، وإن كان روى عنه مالك. وقوله في محمد بن الزبير الحنظلي عقب حديث " لا نذر في غضب..": "ضعيف لا تقوم بمثله حجة.

تسميته لبعض المكنيين - أي المعروفين بالكني - ، وتكنيته لبعض المتسمين الذين عرفوا بأسمائهم ، مثل قوله : أبو عمار - : أسمه علي بن حميد.

حكمه على الأحاديث؛ وقد استعمل كثيراً من المصلحات الحديثية السائدة في عصره، فكثيراً ما يقول: هذا حديث منكر أو غير محفوظ، أو ليس بثابت، أو أخطأ فيه فلان، أو هذا حديث صحيح. وقد اعتنى الأئمة بنقل أحكام النسائي على الأحاديث لأنه إمام مطلع.

- لم يعن بالأسانيد العالية ، فأعلى ما عند النسائي الأحاديث

الرباعية ؛ والسبب أنه - رحمه الله- كان يُعني بانتقاء الأحاديث

أما بالنسبة للأحاديث النازلة عنده ، فهي عشارية الإسناد ؛ أي أن بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عشرة رواة.

- يبين الحديث المنقطع ، كقوله في حديث مخزومة بن نكير عن أبيه: (مخرمة لم يسمع من أبيه شيئاً)..

- يبين المرسل، كقوله في حديث لجرير عن منصور عن ربعي عن حذيفة رفعه: " لا تقدّموا الشهر" : (أرسله الحجاج بن أرطاة عن منصور بدون حذيفة)

- يسمي لبعض المكنيين وتكنيته لبعض المشهورين بأسمائهم، مما قد يلتبس في الأسانيد، مثاله: في (49/5) قال أبو عبد الرحمن: أبو عمار اسمه عريب بن حميد، وعمرو بن شرحبيل يكنى أبا ميسرة.

- يحافظ على سياق الأحاديث بإسنادها، فيندر أن تجد معلقاً ولعله لا يوجد في المجتبى سوى موضعين لهما صورة المعلق ويمكن أن يحمل على الاتصال.

شروووووحة:

- 1 - شرح لأبي العباس أحمد بن أبي الوليد بن رشد (563هـ)
- 2 - شرح سراج الدين ابن الملقن (804هـ) زوائده على الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي.
- 3 - شرحه السيوطي شرحاً مختصراً وسماه: "زهر الربى على المجتبى"
- 4 - حاشية لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (1136هـ)، وهي مطبوع مع "زهر الربى"
- 5 - شرح محمد آدم الإثيوبي الولوي، وهو شرح موسع، وهو مطبوع.

المحاضرة الثالثة عشر

منهج الإمام ابن ماجه في سننه

أولاً : التعريف بالإمام ابن ماجه :

اسمه ونسبه ومولده : محمد بن يزيد الرَّبَعي القزويني أبو عبد الله الشهير بابن ماجه .

قال القاضي أبو يعلى الخليلي : كان أبوه يزيد يعرف بماجه وولاهه لربيعه .

وقال الحافظ محمد بن طاهر : رأيت خط صاحبه جعفر بن إدريس : ... سمعته يقول : ولدت في سنة تسع ومئتين .

رحلاته العلمية : رحل الإمام ابن ماجه في طلب الحديث وسماعه إلى بلدان مختلفة منها خراسان والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها من البلدان وسمع الحديث من أئمة كبار من أصحاب الإمام مالك والليث بن سعد في جماعة يطول ذكرهم

أشهر شيوخه : - محمد بن رمح بن المهاجر التجيبي مولا هم المصري ثقة ثبت .

- محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني بسكون الميم الكوفي أبو عبد الرحمن ثقة حافظ فاضل .

- عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن العبسي مولا هم أبو بكر بن أبي شيبه ثقة حافظ صاحب تصانيف .

أشهر تلاميذه :

- أبو الطيب أحمد بن روح البغدادي .

- أبو عمر وأحمد بن محمد بن حكيم المدني .

- أبو الحسن علي بن إبراهيم القطان راوي السنن .

ثناء العلماء على الإمام ابن ماجه :

قال أبو يعلى الخليلي : ثقة كبير متفق عليه محتج به، له معرفة بالحديث وحفظ وله مصنفات في السنن والتفسير والتاريخ قال وكان عارفاً بهذا الشأن

وقال الحافظ المزي : الحافظ صاحب كتاب السنن ذو التصانيف النافعة والرحلة الواسعة .

وقال الحافظ الذهبي : محمد بن يزيد الحافظ الكبير الحجة المفسر ابن ماجه القزويني مصنف السنن والتاريخ

والتفسير وحافظ قزوين في عصره .

وقال : قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً واسع العلم .

وقال الحافظ ابن حجر : أحد الأئمة حافظ صنف السنن والتفسير والتاريخ .

مؤلفاته :

لابن ماجه - رحمه الله تعالى - مؤلفات نافعة ، منها :

1 - " السنن "

2 - " التفسير "

3 - " التاريخ "

قال ابن كثير : ولابن ماجه تفسير حافل ، وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره .

وفاته - رحمه الله :

مات أبو عبد الله يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان من سنة ثلاث وسبعين ومئتين .

ثانياً : التعريف بكتابه السنن ومنهجه فيه :

- عرف باسم السنن ، وهذا واضح من موضوعه وترتيبه ، فقد رتبته على الأبواب الفقهية ، وجرده للحديث المرفوع ، ونادراً ما يذكر فيه الآثار على الصحابة أو التابعين .
- بدأه بمقدمة في الإيمان و العلم ذكر فيها (24) باباً ، و(266) حديثاً ، ثم أبواب العبادات ثم أبواب النكاح و الطلاق وسائر الأبواب الفقهية .

- عدد أحاديثه وكتبه :

عدد أحاديثه : (4341) حديثاً ، منها (3002) أخرجها بقية الستة .
عدد كتبه : (37) باباً ، بدأها بمقدمة في الإيمان ، وختمها بكتاب الزهد .

بيان شرطه و منزلة رجاله : الكتاب يشتمل على :

- 1- أنواع الحديث الثلاثة : (الصحيح و الحسن و الضعيف)
- 2- يوجد أحاديث واهية ضعيفة جداً .
- 3 - يوجد أحاديث موضوعة لكنها قليلة .

ومن أشهره الأحاديث الموضوعة في سنن ابن ماجه الحديث الوارد في فضل قزوين : (رقم 2780) فقد روى بسنده عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ستفتح عليكم الأفاق ، وستفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين ، من رابط فيها أربعين يوماً أو أربعين ليلة ، كان له في الجنة عمود من ذهب ، عليه زبرجدة خضراء ، عليها قبة من ياقوتة حمراء ، لها سبعون ألف مصراع من ذهب ، على كل مصراع زوجة من الحور العين) ففي إسناد هذا الحديث داود بن المحبر وهو متروك الحديث ورمي بالكذب ، قال ابن حجر : روى له ابن ماجه حديثاً في فضل قزوين وهو منكر يقال إنه أدخل عليه اهـ .

قال الذهبي في ميزان الاعتدال: فلقد شان ابن ماجه سننه بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها.
وقال الذهبي أيضاً : وأما أهل الطبقة الخامسة، كمن أجمع على اطراحه وتركه لعدم فهمه وضبطه، أو لكونه متهماً، فيندر أن يخرج لهم أحمد والنسائي، ويورد لهم أبو عيسى فيبينه بحسب اجتهاده، لكنه قليل، ويورد لهم ابن ماجه أحاديث قليلة ولا يبين والله أعلم .
وأما أهل الطبقة السادسة كغلاة الرافضة والجهمية الدعاة، وكالكذابين والوضاعين، وكالمتروكين المهتوكين، كعمر بن الصبح، ومحمد المصلوب، ونوح بن أبي مريم، وأحمد الجويباري، وأبي حذيفة البخاري، فما لهم في الكتب حرف، ما عدا عمر، فإن ابن ماجه خرج له حديثاً واحداً فلم يصب ، وكذا خرج ابن ماجه للواقدي حديثاً واحداً .

زوائد ابن ماجه عن الستة :

قال ابن حجر : وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزني يقول : كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف، يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة . انتهى ما وجدته بخطه.

قال ابن حجر : وحمله على الرجال أولى، وأما حمله على الأحاديث فلا يصح .
يريد ابن حجر أن الضعف يكون في أحد الطرق، وأن الحديث قد يكون قوياً بشواهد .
وذكر المحقق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي أن زوائد سنن ابن ماجه على سائر الستة (1339) وهي على النحو التالي :

- (428) حديثاً رجالها ثقات ، صحيحة الإسناد .
- (199) حديثاً حسنة الإسناد .
- (613) حديثاً ضعيفة الإسناد .
- (99) حديثاً واهية الإسناد أو منكراً أو مكذوبة .

منزلته بين سائر الكتب الستة :

كتاب ابن ماجه هو سادس الكتب الستة، وأول من أضافه إلى الخمسة مكملاً به الستة أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت 507هـ) في كتابه "أطراف الكتب الستة"، وكذا في "شروط الأئمة الستة" له، ثم الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي في كتابه "الكمال في أسماء الرجال".
قال ابن طاهر: ولعمري من نظر فيه علم منزلة الرجل: من حسن الترتيب، وغزارة العلم، وقلة الأحاديث، وترك التكرار.

وقال أيضاً: وسنن ابن ماجه وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء فإن له بالري وما والاها من "ديار الجبل" و "قوهستان" .. شأن عظيم عليه اعتمادهم وله عندهم طرق كثيرة. اهـ
وقال الحافظ ابن كثير: ابن ماجه القرويني صاحب السنن .. وهي دالة على عمله وعلمه وتبحره واطلاعه واتباعه للسنة في الأصول والفروع. اهـ

مجمل منهجه وطريقة ترتيبه:

- 1 - لا يكرر الأحاديث في كتابه، ولا يعلقها إلا في القليل النادر.
- 2 - يقدم في الباب الأحاديث القوية، ويجعل الضعيفة بدرجاتها في خاتمة الباب.
من أمثلة ذلك: من كتاب الطهارة، باب ماجاء في مقدار الوضوء، ذكر فيه حديث (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع) عن أربعة من الصحابة أولها وافقه الإمام مسلم في "تخريجه"، والثاني والثالث وافقه أصحاب السنن في تخريجه، والرابع تفرد به ابن ماجه عن سائر الستة
- 3 - يقتصر على الحديث الضعيف أو الواهي إذا لم يكن في الباب إلا هو.
- 4 - غالب الأحاديث الواهية والساقطة في أبواب الترغيب والترهيب والفضائل ونحو ذلك.
- 5 - له تعليقات معدودة على بعض الأحاديث في النقد والتعليل.
- 6 - راوي السنن أبو الحسن بن القطان له زيادات وتعليقات قليلة يصدرها بقوله: قال أبو الحسن، وقد جمعها د. مسفر الدميني رحمه الله في جزء لطيف.

رواة السنن:

والمشهورون برواية السنن:

- 1- أبو الحسن بن القطان
 - 2- وسليمان بن يزيد
 - 3- وأبو جعفر محمد بن عيسى
 - 4- وأبو بكر حامد الأبهري.
- قاله ابن حجر في "تهذيب التهذيب"

من شروح "سنن ابن ماجه":

- 1- الإعلام بسنته عليه السلام شرح لعلاء الدين مغلطاي الحنفي (ت 762 هـ). ولم يكمله، طبع في مكتبة الباز مكة بتحقيق كامل عويضة في (5) مجلدات.
- 2- مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، وطبع في الهند سنة 1282 هـ
- 3- كفاية الحاجة وهو حاشية على سنن ابن ماجه لأبي الحسن نور الدين السندي المتوفى سنة 1138 هـ، طبع بهامش (السنن)
- 4- إنجاح الحاجة حاشية على سنن ابن ماجه لعبد الغني الدهلوي الهندي ثم المدني الحنفي طبعت في الهند سنة 1282 هـ
- ٤ - إتحاف ذوي التشوف والحاجة إلى قراءة سنن ابن ماجه للشيخ محمد كنون الإدريسي. طبعته وزارة الأوقاف المغربية تحقيق عبد الصمد عشاب في (12) جزءا.

المحاضرة الرابعة عشرة

مراجعة وتلخيص لما سبق

تعريف مناهج المحدثين:

«مناهج المحدثين» هي: الطرائق التي أوضحها وسلكها المشتغلون بالحديث روايةً ودرايةً في تعاملهم مع السنة، وعرضهم إياها في مناحيها المختلفة، بعلمها المتعددة، مسندة كانت أو غير مسندة، مستوعبة لجميع أبوابها أو مقتصرة على بعضها .

وبعبارة أخرى: هي الطرق والسبل التي سلكها المحدثون لصيانة السنة والذب عنها، والطرق التي ساروا عليها في رواية الأحاديث، والتعليق عليها، وتصنيفها، وأصولهم في نقد الرواة ومروياتهم، وشروطهم في مصنفاتهم واصطلاحاتهم، ومواردهم فيها ، وكل ما يتعلق بذلك من المسائل، مع تقييم هذه الطرق تقييماً موضوعياً .

فوائد معرفة مناهج المحدثين:

- كما أن معرفة مناهج المحدثين في تدوين الحديث وضبطه يفيدنا كثيراً في تحقيق المخطوطات الحديثية.
- تنمية الفكر العلمي والمنهجي، وصقل مهارة البحث، وإيجاد روح الإبداع والرغبة في التطوير وفق أسس علمية مدروسة ومناهج دقيقة .

خدمة الأمة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم:

وإن الإنسان لتأخذه الدهشة وهو يستعرض تلك العلوم الكثيرة التي اهتم بها العلماء لتخدم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان من نتائجها تلك المكتبة الحديثية الضخمة التي لا يتسع عمر المرء لقراءتها؛ بله استيعابها.
وقد تنوعت عناية السلف - رحمهم الله تعالى - بالسنة المطهرة، وذلك حسب الإمكانيات والوسائل المتاحة في كل عصر، وبذلوا غاية الجهد واستخدموا كافة الإمكانيات ومختلف الوسائل في العناية بالسنة علماً وعملاً، حفظاً وكتابة، ودراسة ونشراً بين الأمة .

الأدوار التي مرت بها خدمة السنة:

ونستطيع أن نقسم هذه الأدوار، إلى أربعة أدوار على النحو التالي :
الدور الأول: الحفظ في الصدور، أو مرحلة ما قبل التدوين
الدور الثاني: تدوين الحديث من غير ترتيب أو مع الترتيب مختلطاً بغير الحديث من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين والأئمة .
الدور الثالث: إفراد السنة بالتدوين، غير مقرونة بشيء. وتنوعت مناهج المحدثين في هذا الدور في التصنيف، فمنها ما كان على الأبواب، ومنها ما كان على المسانيد.
الدور الرابع: دور التهذيب والتقريب، حيث كانت السنن قد فرغ من جمعها، وبيان عليلها من صحيحها، فظهرت في هذا الطور. كتب الأطراف، وكتب الزوائد، وكتب الجمع بين أكثر من كتاب، وكتب الشروح للمتون .

بالعرض التاريخي السابق يظهر واضحاً ما يلي :

1 - ما كانت عليه مناهج المحدثين في الرواية والنقد والتصنيف من الدقة والعمق، بحيث لم تلحق بها ثقافة من الثقافات في القديم والحديث .

2 - هذه المناهج المتعددة في التأليف - وإن تفاوتت في البسط أو الاختصار، وتباينت في الالتزام بالصحيح المقبول أو رواية الضعيف - إنما كانت تهدف جميعاً إلى خدمة السنة المشرفة، وتنبيء عن مدى الحب الذي ملأ قلوب المحدثين لها، وتكشف عن مدى الجهد الذي بذلوه في سبيل المحافظة عليها .

3- ثم إنها تكشف بوضوح قدرة المحدثين على التجديد والابتكار، واستثمار معطيات كل عصر وفق منهجية محكمة في التعامل مع السنة، فلم تكن تلك الجهود المضنية جهوداً فوضوية، بلا قواعد تحكمها، أو بلا منهج أصيل يحقق مقاصدها، وإنما كانت حبات متناسقة في العقد اللؤلؤي الذي يزين السنة المطهرة، ولبناتٍ متماسكة في السياج الذي يحميها. فجزاهم الله عن السنة خير الجزاء.

.. رغم تنوع مناهج المحدثين واختلاف أساليبهم وطرقهم، إلا أنهم ساروا على مبادئ ومناهج لم يحدوا عنها، وورثوها عملياً لطلابهم ومن أتى بعدهم، فصارت تلك المناهج العامة سمة للمشتغلين بهذا الفن الجليل، يأخذها اللاحق عن السابق، وهذا لم ينف وجود مناهج خاصة لكل إمام منهم، التزم بها وسلكتها في مروياته أو مصنفاًته.

معنى المناهج العامة والمناهج الخاصة :

يقصد بالمناهج العامة للمحدثين: الأساليب والطرق التي سلكتها جميع المحدثين أو اتفقوا عليها في طلب الحديث أو روايته أو كتابته وضبطه أو تحمله وأدائه. وأما المناهج الخاصة فهي ما سلكته كل مؤلف في مصنف من مصنفاًته . وقد درسنا مناهج أصحاب الكتب الستة . والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

تمت بحمـد الله

ونسأل الله لنا ولكم التوفيق



لاتنسونا من الدعاء...